

دور السياسة الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جنوب أفريقيا دراسة قياسية للفترة (١٩٩٤-٢٠١٩)

أ. وليد محمد عبد المقصود عبد الواحد^(١) أ.د/ هويدا عبدالعظيم^(٢)

ملخص:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة مهمة ومحركه للنمو الاقتصادي في الدول الأقل نمواً ، حيث يلعب دوراً كبيراً في توفير التمويل اللازم لذلك . وقد شهد نظام الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب أفريقيا تحولاً كبيراً وكثيراً من التحرر منذ أن انتقلت الدولة بنجاح نحو الحكومة الديمقراطية ، وعلي ذلك فقد قامت حكومة جنوب أفريقيا بمجموعه من الإصلاحات الضريبية لكي تكون في وضع تنافسي جيد يسمح لها بالتنافس علي جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أدركت حكومة جنوب أفريقيا ضرورة توجيه الاهتمام إلى النظم الضريبية واستخدام الحوافز الضريبية كأحد أهم الوسائل لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلاد. وتهدف هذه الدراسة البحثية إلى قياس اثر السياسة الضريبية في جنوب أفريقيا علي الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٩) ، وذلك من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي ذات الفجوة الزمنية الموزعة ARDL .

وقد توصلت الدراسة القياسية إلى أن الحوافز الضريبية في جنوب أفريقيا كان لها دوراً في التأثير علي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تخفيض سعر الضريبة علي الشركات، وهذا ما يعرف بالأثر المباشر للحوافز الضريبية. حيث كانت هناك علاقة عكسية بين معدل الضريبة علي الشركات والاستثمار الأجنبي المباشر. كما وجد أيضاً أثراً غير مباشر علي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لجنوب أفريقيا خلال بعض المتغيرات ، كمتغير الناتج المحلي الإجمالي ومتغير معدل التضخم ومتغير الانفتاح التجاري ، حيث كانت بينهما وبين الاستثمار الأجنبي المباشر علاقة طردية ، وعكسية العلاقة مع متغير معدل البطالة ومتغير معدل النمو السكاني .

وتوصي الدراسة بالعمل علي تطوير وتدعيم وتحديث هياكل البني التحتية للاقتصاد لما لها من أثر إيجابي في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب أفريقيا . وكذلك

(١) باحث دكتوراه اقتصاد - كلية الدراسات الإفريقية العليا - جامعة القاهرة.

(٢) أستاذ الاقتصاد - كلية الدراسات الإفريقية العليا - جامعة القاهرة.



إعادة دراسة هيكل الحوافز المالية والضريبية للمستثمرين المحليين والأجانب ، حيث إنها غير كافية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، وترشيدها من خلال ربطها بالأولويات الاقتصادية والقرارات الاستثمارية التي تخدم أهداف التنمية .

الكلمات الدالة : السياسة الضريبية ، جنوب أفريقيا ، الاستثمار الأجنبي المباشر

Abstract

The Role of Tax Policy in Attracting Foreign Direct Investment to South Africa a Standard Study for the Period (1994-2019)

Foreign direct investment is an important driving mean of economic growth in the least developed countries, as it plays a major role in providing the necessary funding for that. The FDI system in South Africa has undergone a major transformation and a lot of liberalization since the country successfully moved towards democratic government, and accordingly the South African government has undertaken a set of tax reforms in order to be in a good competitive position that allows it to compete to attract the largest possible amount of direct foreign investments , as the South African government realized the need to pay attention to tax systems and use tax incentives as one of the most important means to attract foreign direct investment into the country. This research study aims to measure the impact of tax policy on attracting foreign direct investment in South Africa during the period (1994-2019), through the use of an autoregressive model with a distributed time gap (ARDL).

The standard study found that tax incentives in South Africa had an impact on attracting foreign direct investment by reducing the corporate tax rate, and this is known as the direct effect of tax incentives. Where there was an inverse relation between the corporate tax rate and foreign direct investment. It also found an indirect effect on attracting foreign direct investment to South Africa through some variables, such as the GDP variable, the inflation rate variable and the trade openness variable, as there was a direct relation between them and foreign direct investment, while the relation with the unemployment rate variable and the growth rate variable was inverse.

The study recommends to work on developing, strengthening and modernizing the infrastructure of the economy because of its positive impact on attracting foreign direct investment flows in South Africa. As well as re-examining the structure of financial and tax incentives for local and foreign investors, as they are insufficient in attracting foreign direct investment, and rationalizing them by linking them to economic priorities and investment decisions that serve development goals.

Keywords: Tax Policy, South Africa, Foreign Direct Investment



نمهيده:

تتسم البيئة الدولية الزاهنة باحتدام التنافس علي رؤوس الأموال الأجنبية بين مختلف الدول المتقدمة والدول النامية علي حد سواء. وذلك نتيجة للدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والمساهمة في رفع مستويات الدخل والمعيشة وخلق المزيد من فرص العمل وتحسين المهارات والخبرات الإدارية وتحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير والتسويق.

ويحتل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية استثنائية في الدول النامية التي تعاني من تفاقم أزمته المالية الشيء الذي زاد من حدته تقلص مصادر التمويل المختلفة في ظل تصاعد مؤشرات المديونية وتضخم التكاليف المرافقة لاقتراضها من العالم الخارجي فإن مصادر التمويل التي تبقي متاحة أمامها تنحصر في العمل علي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة وتنشيط الاستثمار المحلي والسيطرة علي من جهة أخرى. إن اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة معينة يتوقف علي عوامل جذب هذا الاستثمار والحوافز المقدمة لجذبه إلى هذه الدول، وتعتبر الحوافز الضريبية أحد أهم الأساليب المستخدمة من طرف الدول المضيفة لجذب المستثمرين.

أولاً : أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الاستثمار في عملية التنمية والنمو الاقتصادي لما يلعبه من دور في رفع القدرات الإنتاجية للاقتصاد القومي وزيادة معدلات التشغيل ورفع مستوى معيشة المواطن، وقد وجدت الدول النامية إن التمويل عن طريق الاستثمارات الأجنبية يعتبر من أفضل وسائل التمويل الأجنبي وإن من شأنها أن تساهم في تحقيق أهدافها نحو التنمية الاقتصادية، ولذلك أصبحت هذه الدول تتسابق في جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. وتقدم لها كافة الضمانات القانونية التي توفر للمستثمرين مناخاً ملائماً لتوظيف أموالهم فيها. وحتى تستطيع البلدان النامية جذب الاستثمارات الأجنبية التي هي في حاجة إليها كان عليها أن تتعرف علي ما يحفز هذه الاستثمارات علي الانسياب إليها، وكذلك التعرف علي ما يعوق انسيابها والعمل علي إزالة هذه العوائق أو التخفيف من حدتها.

ونظراً لأن السياسة الضريبية أصبحت تلعب دوراً هاماً في إطار كل من السياسة المالية والاقتصادية والاجتماعية، لأنها تمثل أحد الوسائل الهامة التي تستخدمها الدولة لتوجيه الحياة الاقتصادية. ولأن السياسة الضريبية تؤثر تأثيراً مباشراً في الاستثمارات الأجنبية بصفة عامة وفي

عوائدها بصفه خاصة، مما يجعل من السياسة الضريبية عاملاً هاماً ومؤثراً في المناخ الاستثماري للدولة المستوردة لرأس المال الأجنبي ، حيث لجأت العديد من الدول النامية التي تحاول أن تصل بالسياسة الضريبية إلى تحقيق الكثير من أهدافها وراحت بواسطتها تخفف من الأعباء عن الاستثمارات الأجنبية بهدف تحفيزها للانسياب إليها، كما منحت العديد من الحوافز والإعفاءات الضريبية لهذه الاستثمارات علي أساس أن هذه الحوافز والإعفاءات تمثل حافزاً قوياً لهذه الاستثمارات مما يشجعها علي الانسياب إليها.

ولأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة الضريبية في تشجيع الاستثمار كان اختيار هذا البحث بهدف بحث تأثير هذه السياسة علي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جنوب أفريقيا.

ثانياً - أهداف الدراسة

يتمثل هدف الدراسة الأساسي في قياس أثر السياسات الضريبية بأدواتها المختلفة علي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جنوب أفريقيا خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٩).

ثالثاً - إشكاليات الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في تحديد تأثير السياسة الضريبية في جنوب أفريقيا علي الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك مع نتائج الدراسات التطبيقية الأخرى التي أجريت لبحث ذات الموضوع علي مختلف الدول، فعلي حين توصلت بعض الدراسات التطبيقية إلى وجود تأثير إيجابي للسياسة الضريبية ممثلة في إعادة تأهيل الإجراءات التنظيمية للنظام الضريبي علي الاستثمار الأجنبي المباشر، جاءت دراسات أخرى لتأكيد انه في المرحلة الأولى لقرار الاستثمار الأجنبي المباشر لا يكون هناك أهمية لتلك الحوافز . وتري دراسات أخرى أن هذه الحوافز تكون هامة بالنسبة للشركات الصغيرة التي ليس لها خبرة في الدول النامية، وعلي الجانب الآخر اتفقت كل الدراسات التطبيقية علي وجود علاقة عكسية وتأثير سلبي بين معدل الضريبة السائد والاستثمار الأجنبي المباشر.

رابعاً - تساؤلات الدراسة

سيتم الإجابة علي إشكاليات الدراسة من خلال المحاور التالية :

١. ما هو الإطار النظري للسياسة الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر ؟
٢. كيف يمكن قياس مؤشرات العلاقة بين السياسة الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب أفريقيا ؟



٣. ماهي طبيعة العلاقة بين السياسة الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب أفريقيا ؟

خامساً - فرضيه الدراسة

تقوم الدراسة علي الفرضين التاليين:

١. هناك تأثير إيجابيللسياسة الضريبية في جنوب أفريقيا علي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

٢. الحوافز الضريبية لها تأثير علي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب أفريقيا .

سادساً - الاطار المكاني والزمني للدراسة

تم اختيار جنوب أفريقيا كأحد اهم اقتصاديات الدول الأفريقية والتي استحوذت علي نصيب كبير من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، وذلك كما هو وارد عن التقرير الصادر عن منظمه الاونكتاد لسنة ٢٠١٩ ، حيث بين أن دوله جنوب أفريقيا تتصدر أعلي الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا.

كما تم بدء فتره الدراسة من سنة ١٩٩٤ باعتبار أن هذا العام والفترة التي تليه تمثل نقطه تحول كبيره في مسار الإصلاح الضريبي لجنوب أفريقيا ، وكذلك في مسار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، فمنذ ميلاد جنوب أفريقيا الديمقراطية الجديدة عام ١٩٩٤ ، الذي أدى إلى نهاية عصر من العزلة والعقوبات الاقتصادية التي كانت تعاني منها البلاد، شهد النظام الضريبي عدة إصلاحات هامة - مثله مثل الكثير من الجوانب الأخرى بالبلاد - حيث أدخلت إصلاحات هيكلية كبيرة تتفاوت درجة أهميتها.

سابعاً - منهجيه الدراسة

للإجابة علي الإشكالية الرئيسية وما يتبعها من التساؤلات التي يطرحها موضوع البحث وكذلك اختيار مدي صحه فرضيتنا الدراسية ، ستعتمد الدراسة علي استخدام المنهج الاستقرائي لتحليل البيانات المستخدمة عن معدل الضريبة علي دخل الشركات ، باعتبارها من أهم أدوات الحوافز الضريبية ، تم استخدام القياس الكمي لدراسة العلاقة بين الأداة والاستثمار الأجنبي المباشر من خلال نموذج الانحدار الذاتي ذات الفجوة الزمنية الموزعة ARDL ، متمثلاً في الصيغة الآتية :

$$FDI = TR + TV + INFL + OP + POP + GDP + UNEM + C$$

حيث متغيرات النموذج هي :

المتغير التابع

FDI = الاستثمار الأجنبي المباشر

المتغيرات المستقلة

TR = الضريبة علي دخل الشركات

TV = الإيرادات الضريبية

INFL = التضخم

OP = الانفتاح التجاري

POP = النمو السكاني

GDP = الناتج المحلي الإجمالي

UNEM = البطالة

ثامناً - خطة الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى المحاور الآتية :

المحور الأول : الإطار المفاهيمي للسياسة الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر

المحور الثاني : تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جنوب أفريقيا

المحور الثالث : الدراسات التي تناولت العلاقة بين السياسه الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر

المحور الرابع : عرض نموذج القياس وإجراء التحليل الأولي للبيانات

المحور الخامس : تقييم نتائج النموذج القياسي

الخاتمة :

النتائج :

التوصيات :

قائمة المراجع :

الملاحق :



المحور الأول : الإطار المفاهيمي للسياسة الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً : مفهوم السياسة الضريبية

تعتبر السياسة الضريبية عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلقة بتنظيم التحصيل الضريبي ، قصد تغطيه النفقات العمومية من جهة ، وكذلك التأثير علي الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي حسب التوجهات العامة للدولة من جهة أخرى .^(١) كما تعتبر السياسة الضريبية جزءاً هاماً من السياسة المالية للدولة، التي تعتمد لها لكسب الإيرادات الموجهة لتغطية نفقاتها، وتسعى من خلالها إلى تحقيق حصيلة ضريبية ملائمة لتمويل برامج النفقات العامة، والتي تساهم في رفع مستويات الكفاءة الاقتصادية في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، ورفع معدلات النمو، والتقليل من عدم الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الإجمالي بين فئات المجتمع.

ويمثل النظام الضريبي التطبيق العملي للسياسة الضريبية في الواقع، فهو يرتبط ارتباطاً كبيراً بالسياسة الضريبية، ومن خلال هذا المحور سنتعرف على مفهوم كل من السياسة الضريبية والنظام الضريبي .

وترتبط السياسة الضريبية بالنظام الضريبي باعتباره الوسيلة التي من خلالها تنفذ هذه السياسة ، وبالتالي فالنظام الضريبي هو الإطار الأساسي الذي تحقق السياسة الضريبية من خلاله مختلف الأهداف المنوط به تحقيقها .

١. السياسة الضريبية :

يعتبر النظام الضريبي صياغة فنية للسياسة الضريبية للمجتمع ، ويصمم من أجل تنفيذ أهدافها ، وعلى ذلك فإن السياسة الضريبية تعرف علينها : " مجموع البرامج التي تخططها الحكومة وتنفذها عن عمد مستخدمه فيها كافة الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة ، لإحداث آثار معينة وتجنب آثار أخرى تتلاءم مع أهداف المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.^(٢)

(١) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليله وتقييمه)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٣، ص ١٣٩.

(٢) يونس احمد البطريق، المرسي السيد حجازي، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٤، ص ٢٣.

كما عرفت أيضاً: "أنها مجموعة القوانين والتعليمات والإجراءات والأسس التي تعتمدها الدولة لتنظيم النشاط الضريبي وجعله منسجماً مع توجهات السياسة الاقتصادية لتنمية الاقتصاد وتطوير كفاءة أدائه لمهامه التتموية".^(١)

وبالاعتماد على التعاريف المذكورة يمكن أن نعرف السياسة الضريبية على النحو التالي: تمثل مختلف القوانين والبرامج التي تخططها وتنفذها الدولة، وتعمل على استخدام جميع الوسائل الضريبية وتوجيهها والتنسيق بينها بغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.^(٢) من خلال التعاريف السابقة للسياسة الضريبية يتضح ما يلي:^(٣)

أن السياسة الضريبية عبارة عن مجموعة متكاملة من الإجراءات وبالتالي فهي تتسم بالتناسق والترابط بين أجزائها حيث لا يؤخذ في الاعتبار مكون دون الآخر من مكونات السياسة الضريبية بصفة خاصة، والسياسة المالية بصفة عامة.

السياسة الضريبية يمتد نطاقها ليشمل الإيرادات الضريبية الفعلية والمحتملة ، وبذلك يمكن ان يمتد نطاق السياسة الضريبية ليشمل الحوافز الضريبية ، التي تمنحها الدولة لأنشطه اقتصاديه معينه ترغب في تشجيعها ، وذلك باعتبار إن تلك الحوافز إيرادات ضريبية محتمله ، مضحي بها في الفترة القصيرة ، محتمل تعويضها في الفترة الطويلة .

إن السياسة الضريبية تعتبر أداة من أدوات السياسة المالية بصفة خاصة والسياسة الاقتصادية بصفة عامة، والتي تستخدمها الدولة للحصول على الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات العامة لتحقيق أهداف المجتمع .

ولقد أصبح هدف السياسه الضريبية الحديثة ، هو تحقيق التوازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية ، بما يتماشى والسياسة الاقتصادية ، كما أن الأهداف التي يسعى النظام الضريبي لتحقيقها سواء من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ، تخضع لنظام الأولويات بالنسبة لمختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

(١) رحمه نابتي، النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي- دراسة مقارنة -، منكره ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعه قسنطينة، الجزائر، ٢٠١٤، ص٤.

(٢) المرسي السيد حجازي، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، دون سنه نشر، ص٧-٨.

(٣) سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية (مدخل تحليل مقارن)، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص١٤-١٥.

وتستخدم الدولة السياسة الضريبية لتوجيه الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يوائم النتائج المرجوة.

٢. أساسيات السياسة الضريبية: (١)

لغرض تحقيق الدولة للأهداف العامة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية يجب أن تتصف السياسة الضريبية بالقواعد التالية:

- التنسيق بين السياسة الضريبية و باقي السياسات الاقتصادية الأخرى.
- التخفيف من التناقضات الناجمة عن قرارات السياسة الضريبية والتي تسعى إلى تحقيق أهدافها مع منح الامتيازات الضريبية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية قد يكون على حساب الهدف المالي للضريبة.

- المزج والتوفيق بين أدوات السياسة الضريبية عند تحديد الهيكل الضريبي.

٣. أدوات السياسة الضريبية :

تستخدم السياسة الضريبية مجموعه من الأدوات تسمى " الإنفاق الضريبي " ، والهدف منها هو التأثير علي بعض السلوكيات أو الأنشطة ، وهذه النفقات الضريبية تستخدم لدعم التنمية الاقتصادية والتشجيع علي الادخار والتقدم في البحث والتطوير ، وتصنف منظمه التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) النفقات الضريبية إلى خمس مجموعات وهي: (٢)

- تخفيضات معدل الضريبة
- التخفيضات الضريبية لوعاء الضريبة
- الإعفاءات الضريبية
- القرض الضريبي
- تأجيل الضريبة

٤. أهداف السياسة الضريبية :

تستعمل السياسة الضريبية في الأساس كأداة تمويلية ، وهذا الدور التمويلي الذي مازال قائماً يتغير نوعياً تبعاً لتغير مهام الدولة ، التي بعد أن تخلت عن حيادها ، أصبحت تستعمل

(١) رحمه نابتي، مرجع سبق ذكره، ص ٥

(٢) عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٢.

الضريبية كأداة للتأثير علي الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، لتحقيق العديد من الأهداف ، ومنها :

- أهداف مالية
- أهداف اقتصادية
- أهداف اجتماعية
- أهداف سياسية .

ثانياً : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) Foreign Direct Investment

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الدولية نظراً لما يعود به علي الاقتصاديات المضيفة، خاصة في ظل أخذ العديد من الدول في التوجه نحو اقتصاديات السوق الحر لتحقيق الإصلاح والنمو الاقتصادي ، وما يلعبه في دعم الاندماج بين دول العالم ، مما يضي علي هذا النوع من الاستثمارات أهميه كبيره خاصه في ظل العولمة . وللاستثمار الأجنبي المباشر مفاهيم عديدة ومتنوعة نذكر منها:

تعريف المنظمات الدولية

يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD)**

الاستثمار الذي يؤدي إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة و سيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي، أو للشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها.⁽¹⁾

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **(OECD) Organisation for Economic Co-operation and Development**

فوصفته بأنه : " تلك الروابط الاقتصادية التي تتم بين المستثمر الأجنبي و شركة ما، خاصة الاستثمارات التي تمنح لهذا المستثمر تأثيراً فعالاً في اتخاذ القرارات في هذه الشركة عن طريق:⁽²⁾

- امتلاك كامل لمؤسسة قائمة بنسبة ١٠٠ % من رأسمالها الاجتماعي.

(1) United Nations Conference on Trade and Development, **Transnational Corporation Agricultural Production and Development**, World Investment Report (New York and Geneva: UNCTAD, 2009),P 24.

(2) OECD, **Definition of Detailed International Investment Benchmarks**, Paris, 1983, P14.



- المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة على الأقل بنسبة ١٠%.
- الإقراض في الأجل الطويل (٥ سنوات فأكثر).

يعرف صندوق النقد الدولي (IMF) **International Monetary Fund** الاستثمار الأجنبي المباشر " على أنه ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر "، ويعد الاستثمار أجنبياً مباشراً عندما يمتلك المستثمر الأجنبي ١٠% أو أكثر من رأس مال المؤسسة أو أسهمها وكذلك من حقوق التصويت فيها، و تكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر الأجنبي حقاً لاتخاذ القرار فيها و إضافة إلى التأثير أو المشاركة في إدارة الشركة ، و هذا يعكس مفهوم المراقبة وبالتالي تقل المخاطرة، ولقد أستعمل صندوق النقد الدولي هذه النسبة للتفرقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر المحفظي في شكل أسهم.^(١)

كما يعرف البنك الدولي **World Bank** الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه : " استثمار يقوم على أساس المشاركة في الإدارة (غالباً ١٠% من أصوات الإدارة) في مشروع يتم تشغيله في دولة أخرى بخلاف دولة المستثمر، و المستثمر يرغب أن يكون ذا تأثير في مجلس الإدارة للمشروع، وله حصة محددة من الملكية".

أيضاً يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه : " تلك الاستثمارات المنجزة من طرف مؤسسة مقيمة أو غير مقيمة تحت رقابة أجنبية، من خلال إنشاء مؤسسة أو توسيع وحدة أو حركة تابعه لها، و كذلك المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة، و التي يكون من بين أهدافها إقامة روابط اقتصادية مستمرة مع المؤسسة و يكون لها تأثير حقيقي على تسيير المؤسسة".^(٢)

تعريف الباحثين الاقتصاديين

إلى جانب التعاريف العديدة للاستثمار الأجنبي المباشر لمختلف المنظمات الدولية يوجد تعاريف مهمة لباحثين اقتصاديين والتي ساهمت بشكل كبير في تحديد مفهومه و من بينها:^(٣)

(١) عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص ٥١.

(٢) حسين عبد المطلب الأسرج، "استراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر"، رساله ماجستير،

كلية التجارة، جامعه الزقازيق، ٢٠٠٥، ص ١٥.

(٣) لمزيد من التفاصيل، انظر:

- Ajayi, Edited by S. Ibi (eds): **Foreign Direct Investment in Sub-Saharan Africa: Origins, Targets, Impact and Potential** (Nairobi : African Economic Research Consortium, 2006), P34.

يقصد بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، تلك الاستثمارات التي يمتلكها و يديرها المستثمر الأجنبي المباشر بطابع مزدوج الأول هو وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف و الثاني ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع.

يعرفه **John, H. Dunning** على أنه ذلك الاستثمار الذي يمكن المستثمر من المراقبة المباشرة للشركة الأجنبية، من أجل الاستعمال الحذر للأصول و ضمان أمان استثماراته، إضافة إلى تحريك المنافسة ما بين الشركة الأجنبية و الشركات المحلية في دول أخرى، و هذا الاستثمار لا يتضمن فقط تحويل رؤوس الأموال إلى دول أجنبية بل أيضا العديد من المهارات الإدارية و الخبرات التنظيمية، و توريد التكنولوجيا بالإضافة إلى تأهيل رأس المال البشري.

أما **Gregory Mankiw** فقد ركز مفهومه للاستثمار الأجنبي المباشر على المستثمر و الفوائد المتحققة من عملية الاستثمار، فهو يرى أنه : " عندما يقوم في بلد ما يتوقع المستثمرين الحصول على عوائد استثماراتهم، كما يمثل طريقة تؤدي إلى نمو الدول على الرغم من أن جزءا من الفوائد المتحققة من هذه التدفقات الاستثمارية سوف تعود إلى المالكين الأجانب، و قد لا يؤدي إلى زيادة في مخزون الاقتصاد من رأس المال، و على العموم يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر طريقة حديثة نسبيا تستخدمها الدول الفقيرة لتعلم التقنيات الجديدة و المتطورة الرائج استعمالها في الدول".

كما يرى **Bernard Hurgener** على أنه قيام مؤسسة بإنشاء فرع لها في الخارج، أو زيادة رأس مال هذا الأخير (توسيعه)، أو المشاركة في إنشاء مؤسسة جديدة، أو المساهمة في مؤسسة قائمة، شرط أن يكون للطرف الأجنبي تأثير حقيقي في تسيير هذه المؤسسة.

-
- Singh, H. & Jun, K.: **The Determinants of Foreign Direct Investment in Developing Countries** (New Jersey: Princeton University Press, 1996), P45.
 - Ancharaz, Vinaye Dey: "The Determinates of Foreign Direct Investment in An Comparative Perspective: Is there a bias against Sub-Sahara Africa", **University of Mauritius Research Journal**, Vol. 4, 2002, P18.
 - Borensztein, E. & De Gregorio, J. & Lee, J.: "How Does Forign Direct Investment Affect Economic Growth? ", **Journal of International Economics**, Vol 45, 1998, P27.
 - De Mello Jr., L.R.: "Foreign Direct Investment in Developing Countries and Growth: A Selective Survey", **Journal of Development Studies**, No. 1, Vol. 34, 1997, P12.
 - United Nation (UN): **Tax Incentives and Foreign Direct Investment** (New York: UN, 2006), P23.



ويعرفه **Raymond Bertrand** على كونه "مساهمة استثمار رأس مال مؤسسة في مؤسسة أخرى و ذلك بإنشاء فرع في الخارج أو الرفع من رأس مال هذه الأخيرة أو استرجاع مؤسسة أجنبية أو تكوين مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجانب، فهو وسيلة لتحويل الموارد و رؤوس الأموال من دولة إلى دولة أخرى خاصة خلالإنشاء المؤسسة".

بينما عرفه **Kojima** بأنه : " التحركات في رأس المال الهادفةبشكل أساسي إلى السيطرة على إدارة وأرباح مؤسسات الأعمال الأجنبية"

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه : "مساهمة رأس مال المؤسسة في مؤسسة أخرى في الخارج، وأداة لانتقال و تحويل الموارد الحقيقية و رؤوس الأموال من دولة إلى دولة أخرى، و خاصة في الحالات الابتدائية عند إنشاء المؤسسة".

وبالنظر لمجموع التعاريف التي تم التطرق إليها سابقاً نخلص إلى محاولة تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على النحو التالي: "حصول مستثمر أجنبي مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسات مقيمة في اقتصاد آخر عن طريق تحويله لكمية من الموارد المالية و التكنولوجية و الخبرة الفنية في جميع المجالات التي تخول له عملية الإشراف المطلق أو الإشراف بالمشاركة"، و هذا التعريف يقودنا إلى ضرورة التفرقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الأجنبي غير المباشر.

المحور الثاني : تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جنوب أفريقيا^(١)

تتمتع جنوب أفريقيا بمناخ استثمار مفتوح ، وقد لعبت (FDI) دوراً حاسماً في نمو اقتصادها . ومنذ انتهاء عهد التمييز العنصري قامت جنوب أفريقيا بإجراء إصلاحات اقتصادية هامة بغرض جذب المزيد من (FDI) ، وعلى الرغم من ذلك

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر :

- MAZENDA ADRINO: **THE EFFECT OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT ON ECONOMIC GROWTH: EVIDENCE FROM SOUTH AFRICA**, Unpublished Thesis Master Degree (Pretoria: FACULTY OF MANAGEMENT AND ECONOMICS, UNIVERSITY OF FORT HARE, 2012).
- <https://data.worldbank.org/country/south-africa>

فلم يتحقق ذلك . ومنذ عام ١٩٨٠ ظلت (FDI) منخفضة بالنسبة لاقتصاديات السوق الأخرى المتنامية . ويرجع دواعي ذلك إلبارتفاع معدلات البطالة ونقص العمالة المهرة ، وانخفاض حجم المساعدات والبيروقراطية من جانب الحكومة . والعنصر الأخير يشتمل على أمور مثل صعوبة ضمان تصاريح العمل للمديرين والمتخصصين وقوائم الانتظار ، إلى جانب التكاليف وعوامل الالتزام بقوانين العمل وعدم كفاية حوافز الاستثمار مقارنة بالدول الأخرى.

إن جنوب أفريقيا تحصل على تدفقات داخلية من (FDI) محدودة تتأرجح إلى اقل من (٣٣) مليون راند خلال الفترة من ١٩٨٠ وحتى ١٩٩٤ . وهذا يرجع إلى قلة حجم الاستثمارات خلال الثمانينات نتيجة للعزل السياسي الناجم عن نظام الفصل العنصري.

وفى عام ١٩٩٤ - رغم ذلك - حدثت زيادة تدريجية في (FDI) من (٣٣) مليون راند إلى (١,٣) مليار عام ١٩٩٥ ثم (٣,٥) مليار راند عام ١٩٩٦ . فترجع هذه الزيادة إلى الديمقراطية السياسية وما تلاها من انفتاح اقتصادي على التجارة العالمية.

وفى عام ١٩٩٧ حدثت زيادة ملحوظة تقدر ب (١٧,٦) مليار راند من تدفقات (FDI) الداخلية . وقد كان هذا انعكاساً للخصخصة الجزئية لشركة (TELCOM) والخطوط الجوية الجنوب أفريقية.

وخلال الفترة ١٩٩٨ وحتى ٢٠٠٠ شهدت (FDI) تقلبات بين (٣,١) مليار راند عام ١٩٩٨ و (٩,١) مليار راند عام ١٩٩٩ و (٦) مليار راند عام ٢٠٠٠ . ومع ذلك فقد حدثت زيادة ملحوظة مرة أخرى في نهاية عام ٢٠٠٦ والتي سجلت (FDI) خلالها (٥٨,٤) مليار راند . ويرجع هذا إلى شراء شركة (ANGLO AMERICAN) وهى احدي الشركات المسجلة ببورصة لندن لإجمالي حصة شركة (DE BEERS) من الأسهم , وبيع اسهم استراتيجية لشركة (TELKOM) والتي كانت مملوكة بالكامل للحكومة بنظام الاحتكار . وبموجب



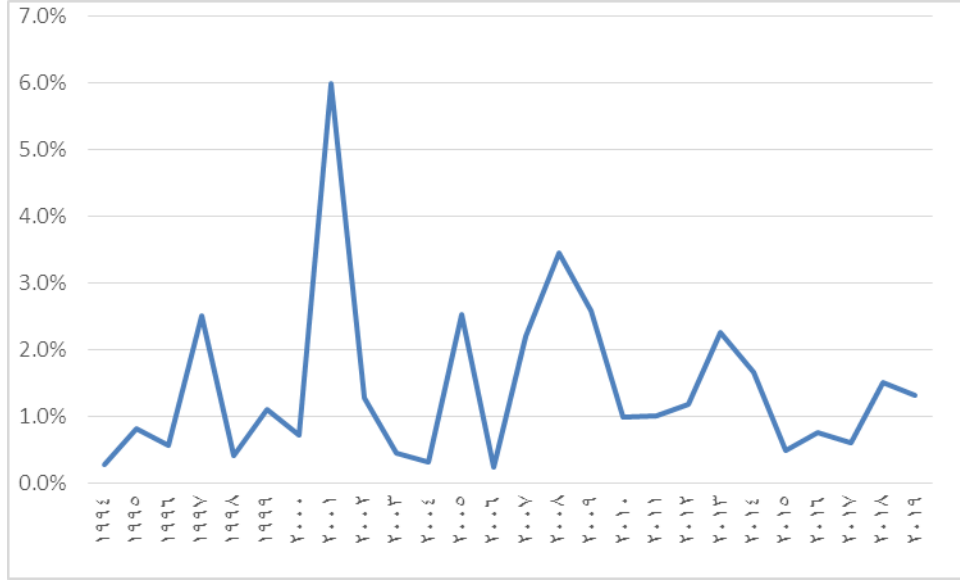
الصفقة دفع الاتحاد المالي (ثينتانانا) حوالي (١,٢) مليار دولار أمريكي مقابل (٣٠%) كحصه في شركة (TELKOM).

ومع ذلك فقد انخفضت تدفقات (FDI) خلال السنوات الماضية إلى (٩٤٤) مليون راند عام ٢٠٠٢ و (٨٢٤) مليون راند عام ٢٠٠٣ على التوالي . وقد تبع ذلك ارتفاعاً طفيفاً يقدر ب (٥,١) مليار راند عام ٢٠٠٤ ، تبعه ارتفاع كبير يقدر ب (٣٩,٧) مليار راند عام ٢٠٠٥ ، ويرجع هذا لصفقة شراء بنك باركليز (UK) لبنك ابسا (SA) بمبلغ (٣٣) مليار راند.

أما تدفقات (FDI) خلال عام ٢٠٠٦ فقد كانت سلبية حيث لم تتجاوز (٣,٤) مليون راند ، ولكنها ارتفعت مرة أخرى في العام التالي إلى مستويات متذبذبة تتراوح بين (٧,١) مليار راند عام ٢٠٠٧ و (٦,٣) مليار راند عام ٢٠٠٨ و (٧,٢) مليار راند عام ٢٠٠٩ ، وترجع هذه الزيادة إلى الحصول على كأس العالم في كرة القدم (فيفا ٢٠١٠) . وعلى الرغم من ذلك فقد كان هذا اقل من المتوقع بسبب حدوث الأزمة المالية العالمية خلال النصف الأخير من عام ٢٠٠٨ وحتى ٢٠٠٩ . وقد شهد عام ٢٠١٠ تغيراً إيجابياً في تدفقات (FDI) بارتفاع بلغ (١٠,٢) مليار راند ، ويرجع هذا الارتفاع إلى التكامل بين جنوب أفريقيا وكل من البرازيل وروسيا والهند والصين ضمن المبادرة التي وقعت في ديسمبر ٢٠١٠ (BRICS). وظلت تدفقات (FDI) في الارتفاع حتي عام ٢٠١٥ ، حيث حدث تراجع شديد في قيمه هذه التدفقات نتيجة الركود الاقتصادي العالمي عام ٢٠١٥ ، الذي اثر بشده علي اقتصاديات معظم الدول وخاصة الضعيفة.

شكل رقم (١)

نسبة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي في جنوب أفريقيا
خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٩)



Source: by Author using World Bank

Database: <https://data.worldbank.org/country/south-africa>

المحور الثالث : الدراسات التي تناولت العلاقة بين السياسة الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر

هناك عدد من الدراسات الاقتصادية التي بحثت العلاقة بين السياسة الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن استعراض أربع دراسات تناولت هذه العلاقة؛ وذلك لمحاولة استيضاح العلاقة بين السياسة الضريبية بأدواتها المختلفة و الاستثمار الأجنبي المباشر .

أولاً: دراسة (Nida Abdioglu and Others, 2016)^(١)

تستخدم الحكومات العديد من أدوات السياسة الاقتصادية من أجل جذب المستثمرين الأجانب، وبالتالي زيادة قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر بما له من دور هام في النمو

(١) Nida Abdioglu & Binis, Mine & Arslan, Mehmet: “The Effect of Corporate Tax Rate on Foreign Direct Investment: A Panel Study for OECD Countries”, *Ege Academic Review*, Vol. 16, Issue 4, 2016



الاقتصادي والإنتاجية، وتضع الدول النامية سياسات من أجل تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر، ولتحقيق هذا الهدف، تستخدم الإصلاحات والحوافز الضريبية، مثل الإعفاءات الضريبية وخفض معدلات الضرائب، وغيرها من الأدوات.

وتهدف هذه الدراسة التحقيق من أثر خفض معدلات الضرائب على الشركات في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية The Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) على مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول، وذلك من خلال تحديد الدول التي قامت بعدد من الإصلاحات في معدلات الضرائب خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٣)، وكذلك تحليل مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول، وتفترض الدراسة بأن معدلات الضرائب المنخفضة في دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ينبغي أن تؤدي إلى زيادة مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وان انخفاض تكلفة الاستثمار من خلال خفض معدلات الضرائب سوف يساهم في زيادة أرباح المستثمرين، مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي ارتفاع مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

تم تقسيم الدراسة إلى خمسة أجزاء، مقدمة، ويتناول الجزء الثاني الأدبيات الاقتصادية والتطبيقية التي تناولت أثر الإصلاحات الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر، أما الجزء الثالث فتناول البيانات المستخدمة في الدراسة بينما يعرض الجزء الثالث المنهجية المستخدمة، أما الجزء الأخير فيتناول النتائج والخاتمة.

اعتمدت الدراسة على سلسلة زمنية لبيانات سنوية، حيث تم جمع البيانات من قاعدة بيانات البنك الدولي ومن خلال تقارير مختلفة لمجموعة دول (OECD)، خلال الفترة من (٢٠٠٣-٢٠١٣).

لقياس أثر إصلاحات ضريبة الشركات على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول (OECD) خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٣)، تم الاعتماد على نموذج بيانات "بانل" وتم إجراء بعض الاختبارات الإحصائية والقياسية لجذر الوحدة للتأكد من استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج.

لتحديد مدى استجابة معدل النمو للتحويلات المالية تم استخدام معادلة الانحدار المتعدد التالية والتي تتكون من ٧ متغيرات مستقلة:

$$FDI = TR + TV + INFL + OP + POP + GDP + UNEM + \epsilon$$

حيث أن:

FDI = يشير إلى المتغير التابع نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي.

TR = يشير معدل الضريبة (TR) إلى المعدل السنوي للضريبة علي الشركات

TV = يشير إلى نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي

INFL = يشير المتغير إلى معدل التضخم السنوي

OP = تشير إلى الانفتاح الاقتصادي

POP = يشير إلى المعدل السنوي للنمو السكاني

GDP = يشير إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

UNEM = يشير إلى المعدل السنوي للبطالة

ε = تُشير إلى حد الخطأ العشوائي

خلصت نتيجة القياس إلى أن معدل ضريبة دخل الشركات له تأثير كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عينة الدول المختارة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٣) نتيجة لذلك، يمكن القول إن الاستثمار الأجنبي المباشر يجذب إلى انخفاض معدل الضريبة، وأن العلاقة بينهم علاقة عكسية من خلال في نتائج انحدار البانل الديناميكي كما أظهرت نتائج القياس أن نمو الناتج المحلي الإجمالي يؤثر بشكل إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر.

وانتهت الدراسة إلى أن مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر أعلى في الدول التي تقدم حوافز ضريبة أكثر، حيث يؤدي معدل الضريبة المنخفض على الشركات إلى عبء ضريبي أقل ويلعب دوراً كبيراً في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانياً : دراسة (Stacie Beck, 2012)^(١)

تظهر السياسة الضريبية عادة كواحدة من النقاط الرئيسية في مناقشة العوامل التي يمكن أن تجذب أو تبعد الاستثمار الأجنبي المباشر ومع ذلك فقد ركزت معظم الدراسات الاقتصادية على نوع محدد من الضرائب وخاصة ضرائب الشركات وإهمالاً لأنواع أخرى من الضرائب رغم

(١)Stacie Beck & Alexis Chaves, "THE IMPACTS OF VARIOUS TAXES ON FOREIGN DIRECT INVESTMENT", (USA, University of Delaware, Department of Economics, 2011).



تأثيرها الكبير على جذب رؤوس الأموال، وتتناول هذه الدراسة تعدد الضرائب وانعكاساتها على الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتهدف هذه الدراسة إلى التأكد من الفرض القائل بأن أشكال أخرى من الضرائب قد تؤثر أيضاً على الاستثمار الأجنبي المباشر، وقياس أثر هذه الأنواع المختلفة على الاستهلاك والعمالة ودخل رأس المال لمجموعة من ٢٥ دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠٠٦).

تم تقسيم الدراسة إلى خمسة أجزاء: مقدمة، ويعرض الجزء الثاني الأدبيات التي تناولت العلاقة بين الأنواع المختلفة من الضرائب على الاستثمار الأجنبي المباشر، ويصف الجزء الثالث البيانات والمنهجية المستخدمة في الدراسة، أما الجزء الرابع فيعرض نتائج النموذج القياسي، ويتناول القسم الأخير الخاتمة وتوصيات الدراسة.

اعتمدت الدراسة على سلسلة زمنية لبيانات سنوية، تم الحصول على بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر من إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تنشرها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كما تم الحصول على بيانات بعض المتغيرات من التقارير الإحصائية الصادرة من كل دولة من دول الدراسة، وكذلك تقارير منظمة التجارة العالمية، خلال الفترة من (١٩٧٥-٢٠٠٦).

ولقياس أثر إصلاحات عدد من الضرائب على الاستثمار الأجنبي المباشر في عدد ٢٥ دولة من دول (OECD) خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠٠٦)، تم استخدام نموذج الجاذبية، كما تم استخدام التأثيرات الثابتة الثانية وطريقة المربعات الصغرى العادي.

لتحديد تأثير عدد متنوع من ضرائب على الاستثمار الأجنبي المباشر، تم استخدام معادلة الانحدار المتعدد التالية والتي تتكون من ٧ متغيرات مستقلة:

$$\text{LN(FDI)} = \beta_0 + \beta_1 \text{ln(GDP)} + \beta_2 \text{ln(PPI)} + \beta_3 \text{ln(E)} + \beta_4 \text{ln(Tariff)} + \beta_5 \text{ln(TC)} + \beta_6 \text{ln(TL)} + \beta_7 \text{ln(TK)} + \epsilon$$

حيث أن:

FDI = يشير إلى المتغير التابع الاستثمار الأجنبي المباشر الحقيقي.

GDP = يشير إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

PPI = يشير إلى مؤشر أسعار المنتجين

E = يشير إلى سعر الصرف الحقيقي بين الدول.

Tariff = تشير إلى التعريفات التجارية واتفاقات التجارة بين دول الدراسة.



TC = تشير إلى ضريبة الاستهلاك.

TL = تشير إلى ضريبة الدخل.

TK = تشير إلى ضريبة رأس المال.

ϵ = تُشير حد الخطاء العشوائي

وقد أظهرت نتائج القياس وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاستثمار الأجنبي المباشر، كما أظهرت نتائج القياس وجود علاقة طردية بين ضريبة رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر، بينما توصلت النتائج إلى وجود علاقة عكسية بين ضريبة الدخل والاستثمار الأجنبي المباشر، بينما توصلت النتائج إلى عدم معنوية العلاقة بين ضريبة الاستهلاك والاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي النهاية يمكن القول إن الدراسة توصلت إلى أن ضرائب دخل العمل المرتفعة تقلل تدفق الاستثمار الدولي إلى الدول ذات الضرائب المرتفعة، ويرجع ذلك إلى أن الحافز على استبدال العمالة برأس المال يدفع الشركات إلى إعادة توجيه الاستثمار نحو العمليات المحلية في المدى القريب، بينما نجد أن ضرائب الاستهلاك التي يمكن اعتبارها أيضاً ضرائب على جهد العمل، لها تأثير ضئيل على تدفقات الاستثمار الدولية.

وخلصت الدراسة إلى أن الحكومات التي تفرض ضرائب مرتفعة على دخل رأس المال تكون أقل جذباً للاستثمارات الدولية، مما يدعم فرضية أن مراعاة إصلاح السياسات الضريبية له تأثير مباشر على جذب تدفقات الاستثمار.

ثالثاً : دراسة (Agnès Bénassy-Quéré and Others, 2003)⁽¹⁾

أشارت أدبيات المنافسة الضريبية إلى إن التوسع في عمليات التكامل الاقتصادي الدولي قد تفرض ضغوطاً متزايدة على السياسات الضريبية، حيث من المتوقع أن تؤدي زيادة الأعباء الضريبية في الدولة إلى هروب المستثمرين والاستثمارات من تلك الدولة إلى دول أخرى تفرض أعباء ضريبية أقل، ونظراً لأن نقل القاعدة الضريبية لها أهمية اقتصادية كبيرة في الدول الصغيرة أكثر منها في الدول الكبيرة اقتصادياً، تظهر الأدبيات أن الدول الصغيرة يكون لديها حوافز أقوى من الدول الكبيرة لخفض الضرائب والدخول في سباق التنافس الضريبي للمحافظة على تلك

(1) Agnes Benassy, Lionel Fontagne, Amina Lahreche, "Tax Competition and Foreign Direct Investment", (French Center in International Economics, Working Paper NO 2003-17, December 2003)
http://cepii.fr/PDF_PUB/wp/2003/wp2003-17.pdf



الاستثمارات، وتتناول الدراسة اثر التنافس الضريبي والإصلاح الضريبي على الاستثمار الأجنبي المباشر كما يلي:-

تهدف هذه الورقة إلى بيان أثر التفاوت في معدلات الضريبية بين الدول على حجم وقيمة الاستثمار الأجنبي المباشر، ومدى حساسية الاستثمار الأجنبي المباشر للتغيرات التي تحدث في الضرائب، وذلك في التطبيق على نحو ١١ دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الفترة (١٩٨٤-٢٠٠٠).

تم تقسيم الدراسة إلى ٥ أقسام، تناول القسم الأول المقدمة وأدبيات الدراسة، بينما تناول القسم الثاني الاستراتيجيات التطبيقية التي تم استخدامها في الدراسات السابقة والتي تم من خلالها قياس اثر التنافس الضريبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتناول القسم الثالث والرابع المنهجية التي استخدمتها الدراسة، أما القسم الخامس فتناول خاتمة الدراسة.

اعتمدت الدراسة على سلسلة زمنية لبيانات سنوية لعدد ٩ دول أوروبية بالإضافة لكل من الولايات المتحدة واليابان حيث تم جمع البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر الخاصة بمجموعة الدول الأوروبية التي تشملها الدراسة من قاعدة بيانات المفوضية الأوروبية (يوروستات)، أما بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر الخاصة بكل من اليابان والولايات المتحدة فقد تم الحصول عليها من البيانات الإحصائية الرسمية للدولة، أما بالنسبة للمتغيرات التفسيرية في الدراسة فقد تم الحصول عليها جميعاً من الدول محل الدراسة خلال الفترة (١٩٨٤-٢٠٠٠)، وقد تم استخدام اللوغاريتم الطبيعي في البيانات المستخدمة في القياس.

وبالنسبة للمنهجية فقد تم استخدام بيانات لوحية (Panel Data)، لعدد ١١ دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الفترة (١٩٨٤-٢٠٠٠)، وتم استخدام طريقة المربعات الصغرى، وكذلك نموذج الجاذبية، واستخدام الفروقات بين معدلات الضرائب المختلفة لقياس مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر للتغيرات التي تحدث في معدلات الضريبة بين تلك الدول، وقم تم استخدام المعادلة التالية:

$$LFDI_{hit} = \alpha_1 TAX_{hit} + \alpha_2 LPOT_{ht} + \alpha_3 LGDP_{it} + \alpha_4 LDIST_{hi} + \alpha_5 CLNG_{hi} + \epsilon_{hit}$$

حيث أن:

$LFDI$ = تشير إلى لوغاريتم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

Tax = تشير إلى الفروقات بين البلد المضيف والبلد المستثمر، وقد تم حساب هذا المتغير من خلال متجهه أربع أنواع من الضرائب وهي (معدلات الضرائب القانونية، متوسط معدلات الضرائب الفعلية، معدلات ضريبة هامشية فعالة، معدلات ضريبة فعالة واضحة).

LPOT = تشير إلى إمكانيات السوق (ويعبر عن حجم الطلب الكلي داخل السوق)

LGDP = تشير إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة المستثمرة.

LDIST = تشير إلى المسافات بين دول الدراسة

CLNG = تشير إلى اللغة المستخدمة في الدولة واللغات المشتركة بينهم.

ϵ = تُشير حد الخطأ العشوائي

أشارت النتائج إلى أهمية معدلات الضرائب المنخفضة في جذب الاستثمارات وان وجود ضرائب مرتفعة سوف يؤدي إلى تراجع الاستثمارات المباشرة حتى لو توافرت عوامل جذب أخرى ، وتبقى معدلات الضرائب ذات أهمية قصوى بالنسبة للمستثمر ، وتوصلت الدراسة إلى أنه ليس بالضرورة أن تؤدي معدلات الضرائب المنخفضة إلى جذب الاستثمارات المباشرة، ولكن من المؤكد أن ارتفاع معدلات الضرائب تؤدي إلى تراجع الاستثمارات، كما توصلت الدراسة إلى أن الفروقات الصغيرة في معدلات الضريبة ليس لها معنوية إحصائية أو تأثير كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح إذا ما كانت الفروقات كبيرة.

رابعاً : دراسة (Minchung Hsu and Others, 2019)⁽¹⁾

تزامن أتباع الصين سياسة السوق المفتوح عام ١٩٧٩ بسياسة ضريبية تفضيلية للاستثمار الأجنبي المباشر في خمس مناطق اقتصادية خاصة في الصين، ويتناول هذا المطلب أثر الحوافز الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر في الصين كما يلي: -
تهدف الدراسة إلى دراسة العلاقة بين اتباع سياسة الحوافز الضريبية وبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٨)، كما تبحث الدراسة عن مدى فاعلية التوسع في هذه السياسة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث اختلفت نتائج العديد من الدراسات عن مدى قوة وفاعلية سياسة الحوافز الضريبية في تحفيز الاستثمارات المباشرة.

(1) Minchung Hsu, Junsang Lee, Roberto Leon-Gonzalez, Yanqing Zhao, “ Tax Incentives and Foreign Direct Investment in China “, **Applied Economics Letters**, New York, Volume 26, 2019 - Issue 9, p. 777-780.



تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وخمسة أجزاء: يتناول الأول خلفية عن الدراسة وأهدافها ونبذة مختصرة عنها، ويعرض الجزء الثاني الأدبيات النظرية والتطبيقية التي تناولت العلاقة بين الحوافز الضريبية والاستثمارات الأجنبية المباشرة، أما الجزء الثالث فيتناول منهجية الدراسة التطبيقية باستخدام أدوات تحليل الاقتصاد القياسي، أما الجزء الرابع في عرض نتائج القياس، ويتناول القسم الأخير الخاتمة وتوصيات الدراسة.

اعتمدت الدراسة على سلسلة زمنية لبيانات سنوية خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٨)، وتم الحصول على بيانات جميع المتغيرات من الكتاب الإحصائي السنوي لجمهورية الصين وكذلك من قاعدة بيانات وزارة التجارة الصينية.

ولقياس أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر في جمهورية الصين خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٨)، تم استخدام (panel Data) تشمل جميع المقاطعات الصينية، وتم الاعتماد على أسلوب الطريقة العامة (Generalized Method of Moments (GMM) عن طريق برنامج Eviews.

تم استخدام نموذج انحدار متعدد لقياس أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين بسلسلة زمنية سنوية خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٨) يحتوي على ١٠ متغيرات مستقلة، ومتغير تابع على النحو التالي:

$$\begin{aligned} \text{LogFDI}_t = & \alpha + \delta \text{LogFDI}_{t-1} + \beta_1 \text{GDPGR}_{t-1} + \beta_2 \text{WTO}_t + \beta_3 \text{GOVQ}_{t-1} + \gamma \text{Distance}_i \\ & + \omega_1 \text{LogPGDP}_{t-1} + \omega_2 \text{Wage}_{t-1} + \omega_3 \text{LogFDI}_{t-1} \\ & + \omega_4 \text{Road}_{t-1} + \omega_5 \text{Patent}_{t-1} + \omega_6 \text{TXI}_t + \varepsilon_t \end{aligned}$$

حيث أن:

LogFDI = تشير إلى اللوغاريتم الطبيعي للاستثمار الأجنبي المباشر

GDPGR = تشير إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

WTO = متغير وهمي يشير إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

GOVQ = تشير إلى مؤشر جودة الحوكمة.

Distance = تشير إلى أقصر مسافة من عاصمة المقاطعة إلى بكين أو شنغهاي أو قوانغتشو ويعبر عن مزايا الموقع الجغرافي.



LogPGDP = تشير إلى اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمقاطعة، ويعبر عن حجم السوق.

LogFDIstoc = تشير إلى اللوغاريتم الطبيعي لكثافة مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في مقاطعة.

Wage = تشير إلى متوسط الأجر الإقليمي داخل المقاطعة.

Patent = تشير إلى نسبة براءات الاختراع المعتمدة سنوياً في مقاطعة إلى العدد الإجمالي المعتمد سنوياً.

Road = تشير إلى جودة البنية التحتية.

TXI = تشير إلى مؤشر المعاملة الضريبية التفضيلية، ويعبر عن الحوافز الضريبية.

χ^2 = تشير إلى شرط الخطأ العشوائي.

ولقد أظهرت نتائج القياس وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين كل من الموقع الجغرافي والناتج المحلي الحقيقي للمقاطعة وبين الاستثمار الأجنبي المباشر، وان الزيادة بنسبة ١٪ في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمقاطعة تؤدي إلى زيادة بنسبة ٠,٠٨٨٣٪ في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية ولكنها ليست ذات دلالة إحصائية بين الحوافز الضريبية والاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين خلال فترة الدراسة مما يدل على أن سياسة الحوافز الضريبية لم تلعب دوراً مهماً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العقد الماضي.

المحور الرابع : عرض نموذج القياس ومنغيرانه ومصدر البيانات

يعرض هذا الجزء من الدراسة النموذج القياسي المستخدم في تحليل العلاقة بين السياسه الضريبية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جنوب أفريقيا خلال الفترة (١٩٩٤ - ٢٠١٩)، اعتماداً على نموذج الانحدار الذاتي ذات الفجوة الزمنية الموزعة (ARDL). وكذلك استعراض متغيرات هذا النموذج القياسي الذي تم اختياره للتطبيق على جنوب أفريقيا، وتحديد مصدر الحصول على البيانات في نموذج الدراسة.

أولاً : عرض النموذج

لقد قامت العديد من الدراسات الاقتصادية باستخدام العديد من النماذج القياسية لتقدير العلاقة بين السياسه الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر ، ومن أهم هذه النماذج التي قامت



بتقدير هذه العلاقة نموذج الانحدار الذاتي ذات الفجوة الزمنية الموزعة (ARDL) ، ويعتبر هذا النموذج من أهم و أفضل النماذج القياسية التي يعتمد عليها الاقتصاد القياسي لتقييم العلاقات بين المتغيرات وتفسيرها وتحديد اتجاهها ، للمساعدة في الوصول إلى افضل النتائج التي يترتب عليها وضع السياسات الملائمة . وبناء النموذج هو عباره عن النظرية الاقتصادية في شكل معادله أو مجموعه من المعادلات توضح العلاقة بين متغير تابع ومتغير واحد مستقل وأكثر . وبناءً علي ما تم توافره من بيانات لما تم اختياره من متغيرات للسياسة الضريبية ، ومتغيرات أخرى متعلقة بمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر ، سوف تقوم هذه الدراسة باستخدام نموذج الانحدار في ضوء احدي الدراسات القياسية التي استخدمت هذا النموذج في قياسها الاقتصادي وهي دراسة (Nida ABDİOĞLU, Mine BİNİŞ, Mehmet ARSLAN, 2016) وبالتالي يمكن كتابه النموذج القياسي لقياس العلاقة بين السياسه الضريبية متمثلة في الضريبة علي الشركات كأحد أهم الحوافز الضريبية وحجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ، وفقاً للصيغة التالية :

$$FDI = TR + TV + INFL + OP + POP + GDP + UNEM + C$$

حيث متغيرات النموذج هي :

المتغير التابع

FDI = الاستثمار الأجنبي المباشر

المتغيرات المستقلة

TR = الضريبة علي دخل الشركات

TV = الإيرادات الضريبية

INFL = التضخم

OP = الانفتاح التجاري

POP = النمو السكاني

GDP = الناتج المحلي الإجمالي

UNEM = البطالة

C = تشير إلحد الخطاء العشوائي



ثانياً : متغيرات النموذج ومصدر البيانات

سوف نستعرض متغيرات النموذج القياسي الذي تم اختياره للتطبيق على جنوب أفريقيا، وتحديد مصدر الحصول على البيانات في نموذج الدراسة.

١- متغيرات النموذج القياسي

تم اختيار نموذج انحدار متعدد مكون من متغير تابع وسبعة متغيرات مستقلة، كما يلي:-
 $FDI = TR + TV + INFL + OP + POP + GDP + UNEM + C$

المتغير التابع، الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)
يشير FDI إلى المتغير التابع نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي في جمهورية جنوب أفريقيا خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٩).

المتغيرات المستقلة

يتضمن النموذج سبعة متغيرات مستقلة كما يلي:

معدل الضريبة (TR)

يشير معدل الضريبة (TR) إلى المعدل السنوي للضريبة علي الشركات في جنوب أفريقيا خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٩).

نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي (TV)

يشير (TV) إلى نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي في جنوب أفريقيا (١٩٩٤-٢٠١٩).

معدل التضخم (INFL)

يشير المتغير إلى معدل التضخم السنوي في جنوب أفريقيا خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٩)، وتم حساب معدل التضخم وفقاً لمؤشر أسعار المستهلك Consumer Price Index (CPI)، وفقاً للأسعار الثابتة عام ٢٠١٠ (٢٠١٠=١٠٠).

الانفتاح التجاري (OP)

يعرف الانفتاح التجاري بأنه مجموع قيم الصادرات والواردات منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتشير إلى الانفتاح الاقتصادي openness of the economy، أو الانفتاح التجاري ونسبة التجارة مع العالم الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

معدل النمو السنوي للسكان (POP)



يشير الرمز POP إلى المعدل السنوي للنمو السكاني في جنوب أفريقيا خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٩)، ويعد العنصر البشري أحد أهم العوامل المؤثرة في الاستثمار.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

يشير الرمز (GDP) إلى المتغير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والذي يمكن استخدامه للتعبير عن الدخل، وتم استخدام المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي في جنوب أفريقيا خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٩).

معدل البطالة (UNEM) Unemployment Rate

يشير الرمز UNEM إلى المعدل السنوي للبطالة في دولة جنوب أفريقيا خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٩).

٢- مصدر الحصول على البيانات

تم الاعتماد على بيانات نصف سنوية لسلسلة زمنية تغطي الفترة من (١٩٩٤-٢٠١٩)، في محاولة لقياس أثر السياسه الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال أسلوب نموذج الانحدار الذاتي ذات الفجوة الزمنية الموزعة Autoregressive (ARDL) Distributed Lag باستخدام برنامج Eviews 10.

تم الحصول على بيانات المتغير التابع (FDI) من قاعدة بيانات البنك الدولي، كما تم الحصول على بيانات جميع المتغيرات المستقلة من قاعدة بيانات البنك الدولي باستثناء متغير معدل الضريبة (TR) حيث تم الحصول على بيانات السلسلة الزمنية الخاصة به من التقارير والإحصاءات السنوية لبنك الاحتياطي لجنوب أفريقيا (SARB) South Africa Reserve Bank.

المحور الخامس : نتائج النموذج القياسي والتعليق عليها

بعد أن تم اختيار النموذج القياسي و تم تحديد المتغيرات ومصادر الحصول على بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج في جنوب أفريقيا، سوف يتم في هذا المحور إجراء النموذج القياسي والقيام ببعض الاختبارات للتأكد من سلامة النموذج من الناحية الإحصائية والقياسية، ثم تحليل مخرجات ومقدرات النموذج وتقييم نتائجه من الناحية الاقتصادية في الأجلين الطويل والقصير، وأخيراً إجراء الاختبارات اللازمة للتأكد من جودة النموذج إحصائياً وقياسياً.



أولاً: اختبار جذر الوحدة لقياس استقرار السلاسل الزمنية

تعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية الخطوة الأولى في تحليل البيانات وفحص خصائص السلاسل الزمنية، وذلك من أجل تفادي مشكلة الانحدار الزائف، وتم استخدام كل من اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller (ADF) لجذر الوحدة للتأكد من استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج، واختبار فيليب بيرون Phillip-Perron Test (PP) لتأكد من سلامة النتائج المستمدة من اختبار ديكي فولر الموسع، ويتضمن هذا الاختبار ثلاث معادلات انحدار مختلفة، تحتوي المعادلة الأولى على الحد الثابت والاتجاه العام، والثانية على الحد الثابت فقط، والثالثة بدون حد ثابت واتجاه عام، كما هو موضح بالشكل رقم (١) بالملحق، ويمكن توضيح نتائج اختبارات جذر الوحدة كما يلي:-

جدول رقم (١)

نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج

Augmented Dickey-Fuller (ADF) Test		Phillip-Perron (PP) Test		اسم المتغير
الاستقرار عند المستوى	الاستقرار عند الفرق الأول	الاستقرار عند المستوى	الاستقرار عند الفرق الأول	
0.0460	0.0283	0.0000	غير مستقر	FDI
0.0005	غير مستقر	0.0319	غير مستقر	TV
0.0000	0.0000	0.0000	0.0031	TR
0.0006	غير مستقر	0.0203	غير مستقر	INFL
0.0000	غير مستقر	0.0025	غير مستقر	OP
غير مستقر	0.0368	0.025	0.0033	POP
0.0091	غير مستقر	0.0020	غير مستقر	GDP
0.0025	غير مستقر	0.0245	غير مستقر	UNEM

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews.

تم إجراء اختبارات استقرار السلاسل الزمنية ويظهر الجدول رقم (١) نتائج اختبارات جذر الوحدة والتي أكدت نتائجها أن هناك متغيرات مثل (FDI, TR, POP) قد استقرت في المستوى، في حين أن باقي متغيرات النموذج قد استقرت عند الفرق الأول بمعنوية (P-Value) تقل عن ٥% ونسبة ثقة تزيد عن ٩٥%، أي أن جميع متغيرات النموذج قد استقرت عند المستوى والفرق الأول ولا يوجد أي من المتغيرات قد استقر عند الفرق الثاني، وهو ما يعد شرط ضروري لتطبيق منهجية ARDL.

ثانياً: نتائج النموذج القياسي

تم إجراء نموذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) باستخدام حزمة برامج EViews 10، ويبدو شكل النموذج كما يلي:-



$$\begin{aligned} \text{FDI} = & C(1)*\text{FDI}(-1) + C(2)*\text{FDI}(-2) + C(3)*\text{FDI}(-3) + C(4)*\text{GDP} + \\ & C(5)*\text{GDP}(-1) + C(6)*\text{GDP}(-2) + C(7)*\text{INFL} + C(8)*\text{INFL}(-1) + \\ & C(9)*\text{INFL}(-2) + C(10)*\text{INFL}(-3) + C(11)*\text{OP} + C(12)*\text{OP}(-1) + \\ & C(13)*\text{OP}(-2) + C(14)*\text{POP} + C(15)*\text{POP}(-1) + C(16)*\text{POP}(-2) + \\ & C(17)*\text{POP}(-3) + C(18)*\text{TR} + C(19)*\text{TR}(-1) + C(20)*\text{TR}(-2) + \\ & C(21)*\text{TR}(-3) + C(22)*\text{TV} + C(23)*\text{TV}(-1) + C(24)*\text{TV}(-2) + \\ & C(25)*\text{UNEM} + C(26)*\text{UNEM}(-1) + C(27)*\text{UNEM}(-2) + \\ & C(28)*\text{UNEM}(-3) + C(29) \end{aligned}$$

نتائج النموذج في الأجل الطويل

تم إجراء اختبار الحدود ARDL Long Run Form and Bounds Test للتأكد ما إذا كان هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وجاءت نتيجة الاختبار كما يلي:

جدول رقم (٢)

اختبار الحدود (Bound Test) لمقدرات الأجل الطويل

Signif	Value	Result
1%	13.29073	F-Bounds Test
5%	-4.869681	T-Bound Test

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews.

يتضح من الجدول رقم (٢) أن قيمة كل من F و T المحسوبة أكبر من الحد الأعلى والحد الأدنى للقيم الحرجة الجدولية ل (Pesaran and Others, 2001) كما هو واضح بالشكل (٣) في الملحق ، وهو ما يدعو إلى رفض الفرض العدمي بأنه لا توجد علاقة تكامل مشترك أو علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وقبول الفرض البديل والذي يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك وعلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج. يوضح الجدول رقم (٣)، نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل لنموذج أثر السياسه الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب أفريقيا.



جدول رقم (٣)

نتائج تقدير معلمات النموذج القياسي في الأجل الطويل

اسم المتغير	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
TV	-1.063108	0.186486	-5.700738	0.0000
TR	-0.264562	0.158824	-1.665756	0.1122
INFL	0.300853	0.06637	4.53299	0.0002
OP	0.144867	0.032817	4.4144	0.0000
POP	-7.932882	0.756555	-10.48553	0.0000
GDP	0.281977	0.071039	6.123274	0.0000
UNEM	-0.783292	0.131544	-5.954611	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews.

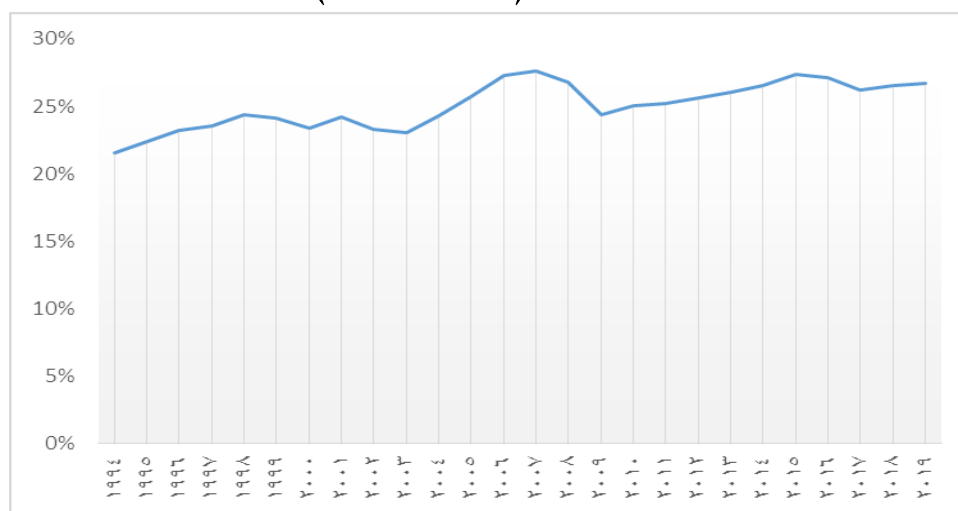
ويمكن تحليل نتائج التقدير كما يلي:

أ- نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي (TV)

تشير العلاقة إلى وجود علاقة عكسية طويلة الأجل بين نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب أفريقيا خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٩)، وأن زيادة نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١% يؤدي إلى انخفاض نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ١% تقريبا.

شكل رقم (٢)

نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي في جنوب أفريقيا خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٩)



Source: by Authorusing World Bank database: <https://data.worldbank.org/country/south-africa>



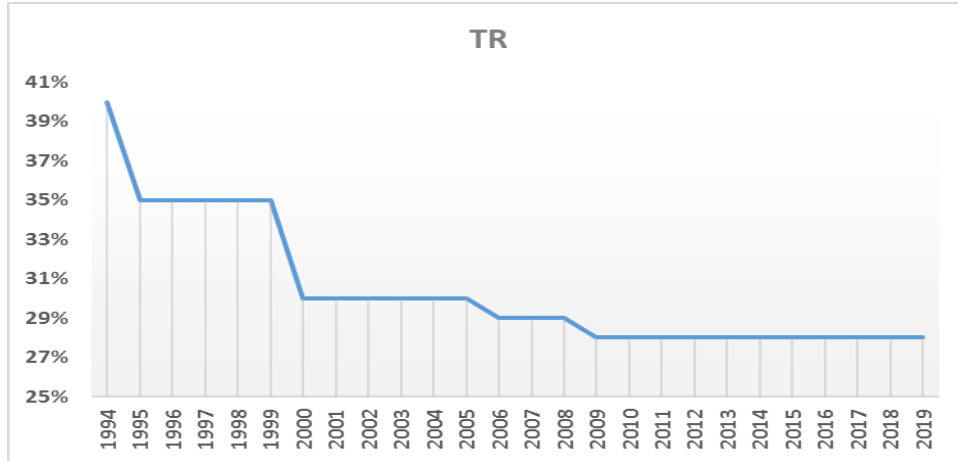
ب- متغير معدل الضريبة (TR)

تشير نتائج القياس إلى وجود علاقة عكسية طويلة الأجل بين معدل الضريبة علي الشركات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب أفريقيا خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٩)، وأن انخفاض معدل الضريبة بنسبة ١٠% يؤدي إلى ارتفاع نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٢,٦%، وهو ما يتوافق وبيانات السلسلة الزمنية لمتغير معدل الضريبة والتي تؤكد أن معدل الضريبة يأخذ منحني تنازلي منذ عام ١٩٩٤.

ووفقا للبيانات الواردة بتقارير بنك جنوب أفريقيا فإن معدل الضريبة على الشركات قد انخفض من نحو ٤٠% عام ١٩٩٤، ليصل إلى ٣٥% عام ١٩٩٩، ومع استمرار عملية الإصلاح الضريبي في جنوب أفريقيا استمر معدل الضريبة في الانخفاض ليصل إلى نحو ٣٠% عام ٢٠٠٠ حتى وصل إلى ٢٨% عام ٢٠١٩، كما هو واضح في الشكل رقم (٢)، وقد تسببت كل هذه التخفيضات في تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٩)، حيث تعد الضرائب أحد اهم محددات جذب الاستثمارات بصفة عامة والاستثمار المباشر بصفة خاصة.

شكل رقم (٣)

معدل الضريبة علي الشركات في جنوب أفريقيا خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٩)



Source: The South African Reserve Bank: **TAX CHRONOLOGY OF SOUTH AFRICA: 1979-2021** (Pretoria: Economic Statistics Department, South African Reserve Bank, 2021).

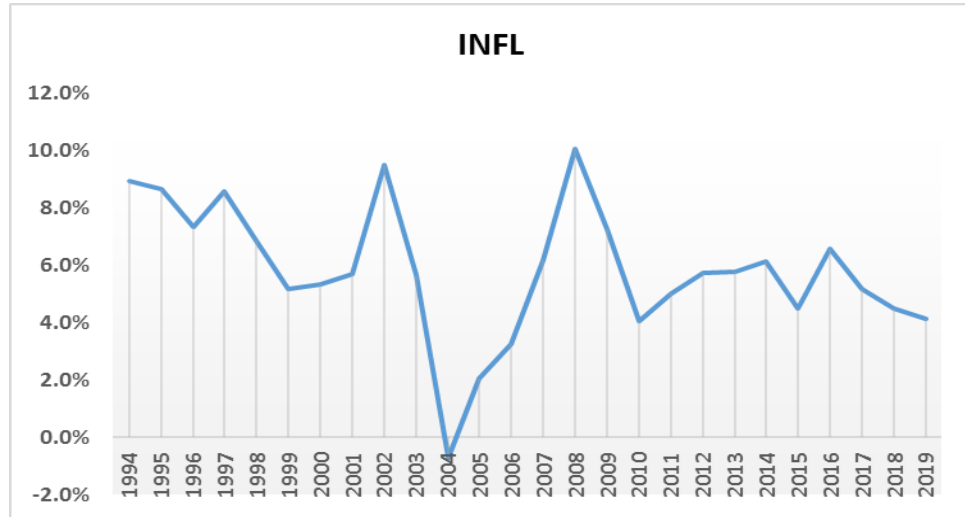


متغير معدل التضخم (INFL)

أظهرت نتائج القياس وجود علاقة طردية قوية طويلة الأجل بين معدل التضخم وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب أفريقيا خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٩)، وأن التزايد في تراجع معدلات التضخم في جنوب أفريقيا قد ساهم في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب أفريقيا، وأن استمرار انخفاض معدل التضخم بشكل متزايد بنسبة ١٠% سوف يؤدي إلى ارتفاع نسبة تدفقات الاستثمار المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣% تقريباً، ويعد معدل التضخم عامل هام ومحدد رئيسي من محددات الاستثمار والتي تساهم في خلق بيئة استثمارية جاذبة وتنافسية.

شكل رقم (٤)

معدل التضخم في جنوب أفريقيا خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٩)



Source: by Authorising World Bank database:

<https://data.worldbank.org/country/south-africa>

ووفقاً للبيانات الواردة بقاعدة بيانات البنك الدولي يلاحظ تراجع معدلات التضخم بشكل ملحوظ حيث انخفض معدل التضخم من ٩% عام ١٩٩٤ ليصل إلى نسبة سالبة عام ٢٠٠٤ بلغت نحو ٠,٧% تقريباً، ويلاحظ من الشكل السابق أن جنوب أفريقيا استطاعت أن تحقق الاستقرار في معدل التضخم والحفاظ على تحقيق معدلات تضخم لا تتعدى ٥% في معظم سنوات الدراسة (١٩٩٤-٢٠١٩)، وهو ما يؤكد نجاح السياسة النقدية في جنوب أفريقيا في استهداف معدلات التضخم، وفي عام ٢٠١٩ بلغ معدل التضخم ٤% تقريباً.

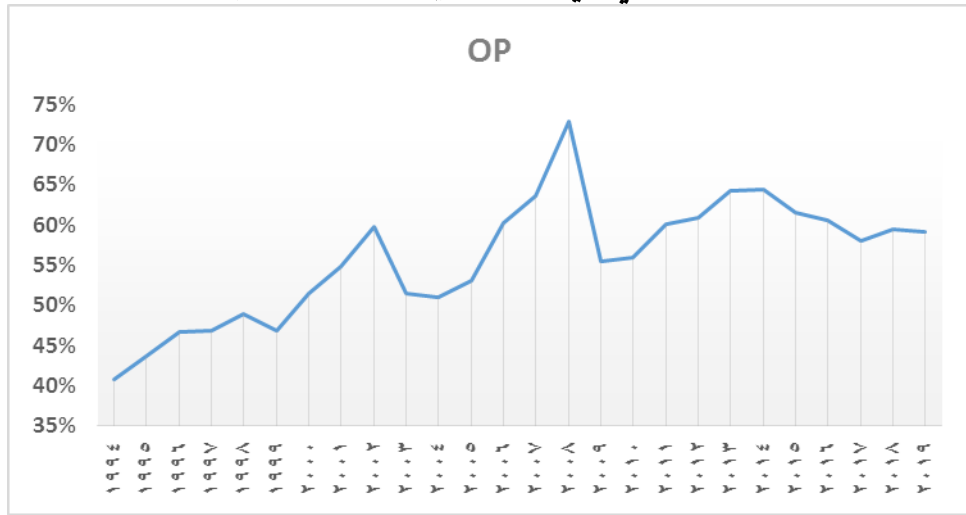


متغير الانفتاح التجاري (OP) Trade Openness

أظهرت نتائج القياس إلى وجود علاقة طردية طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب أفريقيا خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٩)، تزايد الانفتاح التجاري بنسبة ١٠% يؤدي إلى ارتفاع نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ١,٤%، كما أشارت النتائج أيضا إلى معنوية العلاقة في الأجل الطويل بين الانفتاح التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يتوافق وبيانات السلسلة الزمنية لمتغير الانفتاح التجاري والتي تؤكد أن نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي تأخذ منحني تصاعدي منذ عام ١٩٩٤.

شكل رقم (٥)

الانفتاح التجاري في جنوب أفريقيا خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٩)



Source: by Author using World Bank database:
<https://data.worldbank.org/country/south-africa>

يلاحظ من الشكل رقم (٤) أن نسبة مساهمة التجارة في الناتج المحلي الإجمالي في جنوب أفريقيا قد ارتفعت من حوالي ٤٠% عام ١٩٩٤ لتصل ٧٣% عام ٢٠٠٨ ثم إلى ٦٠% عام ٢٠١٩، وتعد جنوب أفريقيا السوق الأهم في منطقة الجنوب الأفريقي والمصدر الرئيسي للصادرات والواردات لأغلب دول الجنوب الأفريقي، كما تتميز جنوب أفريقيا بهيكل إنتاجي كفاء ومرن مما ساهم في فتح العديد من الأسواق وجذب العديد من الاستثمارات.

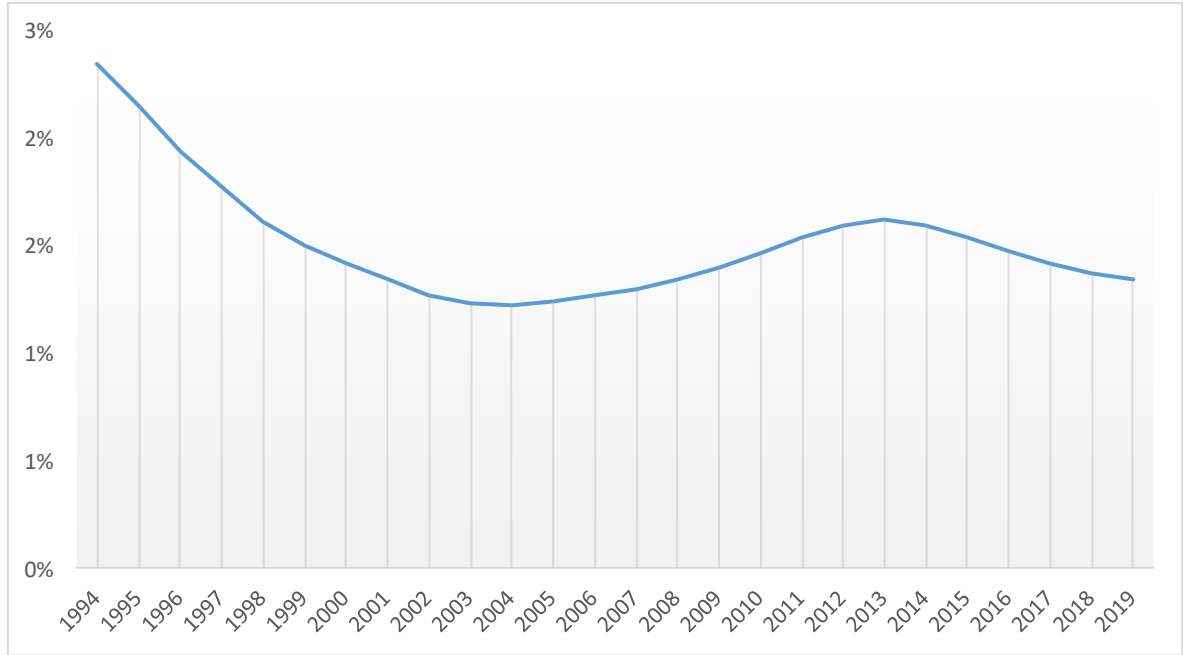


معدل النمو السنوي للسكان (POP) Population Growth

جاءت نتائج القياس لتشير إلى العلاقة العكسية القوية طويلة الأجل بين معدل النمو السكاني وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب أفريقيا، وأن تزايد معدل النمو السكاني بنسبة ١% سوف يؤدي إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٨% تقريباً.

شكل رقم (٦)

معدل النمو السنوي للسكان في جنوب أفريقيا خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٩)



Source: by Authorising World Bank database:
<https://data.worldbank.org/country/south-africa>

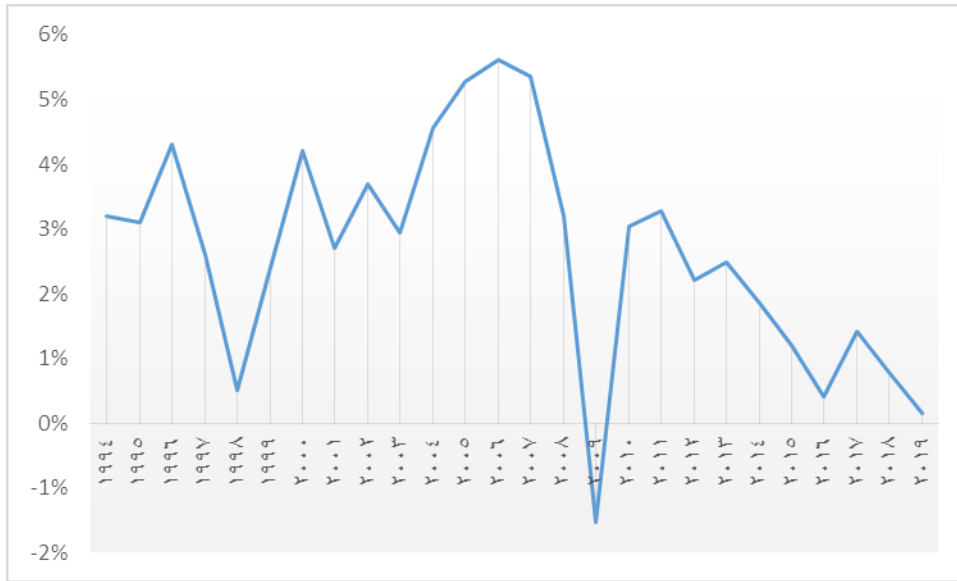
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) Gross Domestic Product

توصلت نتائج القياس إلى أن زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٠% تؤدي زيادة مساهمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٢,٨%، تقريباً أي أنه يمكن القول أن زيادة الدخل ووحدات الإنتاج في جنوب أفريقيا خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٩)، كان لها أثر إيجابي قوي في الأجل الطويل.



شكل رقم (٧)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في جنوب أفريقيا خلال الفترة (٢٠١٩-١٩٩٤)



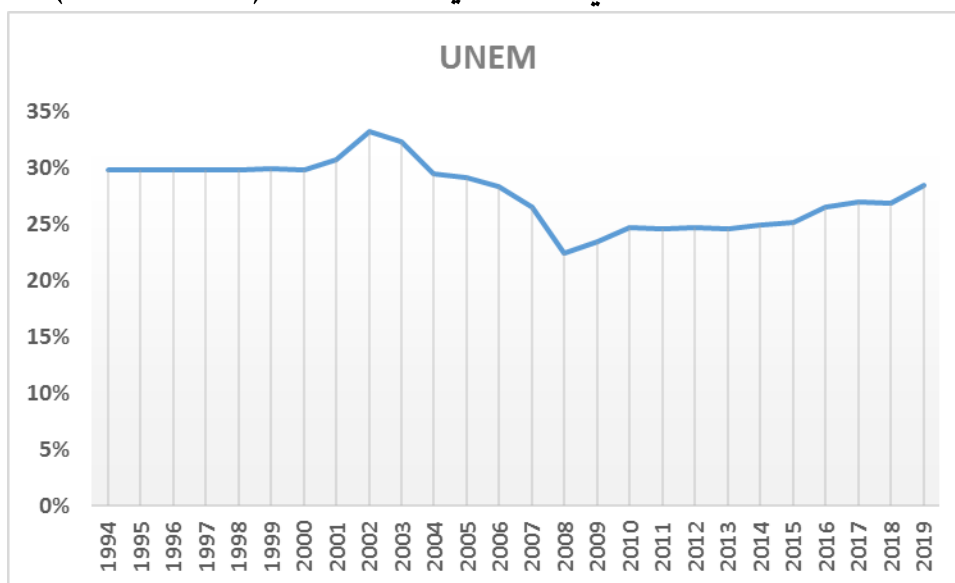
Source: by Authorising World Bank database:
<https://data.worldbank.org/country/south-africa>

معدل البطالة (UNEM) Unemployment Rate

توصلت نتائج القياس إلى أن هناك علاقة عكسية قوية طويلة الأجل بين معدل البطالة والاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب أفريقيا خلال الفترة (٢٠١٩-١٩٩٤)، كما هو واضح بالشكل رقم (٧)، وأن ارتفاع معدل البطالة بنسبة ١٠% سوف يؤدي إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٧,٨% تقريبا، وهو ما يتوافق مع ما توصلت إليه النظرية الاقتصادية بأن تزايد معدل البطالة له تأثير سلبي على أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية ومنها الاستثمار الأجنبي المباشر، ويوضح الشكل التالي المستوى المرتفع لمعدلات البطالة في جنوب أفريقيا خلال الفترة (٢٠١٩-١٩٩٤):-

شكل رقم (٨)

معدل البطالة في جنوب أفريقيا خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٩)



Source: by Authorising World Bank database: <https://data.worldbank.org/country/south-africa>

ويلاحظ من الشكل أن معدل البطالة في عام ١٩٩٤ نحو ٣٠٪، وتراوحت معدلات البطالة بين ٣٢٪ - ٢٩٪ خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٥)، وخلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٤) تراوحت معدلات البطالة بين (٢٢٪ - ٢٥٪)، ثم عادت في الارتفاع مرة أخرى خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٩) لتتراوح بين (٢٦٪ - ٢٨,٥٪)، وبشكل عام يلاحظ الارتفاع في معدل البطالة في البلاد وهو ما كان له اثر سلبي على تدفقات الاستثمار في الأجل الطويل.

نتائج النموذج في الأجل القصير

تم إجراء نموذج تصحيح الخطأ (ARDL Error Correction Model (ECM) للتأكد ما اذا كان هناك علاقة قصيرة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وكذلك التعرف على معدّل تصحيح انحرافات الأجل القصير في الأجل الطويل أو بمعنى آخر، السرعة التي يتم بها تصحيح انحرافات الأجل القصير والعودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، كما جاءت نتيجة اختبار الحدود في الأجل القصير BoundTest كما يلي:



جدول رقم (٤)

اختبار الحدود (Bound Test) لمقدرات الأجل القصير

Signif	Value	Result
1%	13.29073	F-Bounds Test
1%	-12.06228	T-Bound Test

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews
 يتضح من الجدول رقم (٤) أن قيمة كل من F و T المحسوبة أكبر من الحد الأعلى والحد الأدنى للقيم الحرجة الجدولية ل (Pesaran and Others, 2001) كما هو واضح بالشكل (٤) في الملحق ، وهو ما يدعونا إلى رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل الذي يؤكد وجود علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في النموذج، وبعد التأكد من معنوية العلاقة قصيرة الأجل، يمكن تحليل نتائج تقدير معاملات نموذج قياس أثر السياسه الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب أفريقيا في الأجل القصير، حيث يوضح الجدول التالي نتائج نموذج تصحيح الخطأ.

جدول رقم (٥)

نتائج تقدير معاملات النموذج القياسي في الأجل القصير

Prob	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	اسم المتغير
0.0000	5.628987	0.117473	0.661254	D(TV)
0.0000	6.326231	0.086663	0.548249	D(TR(-2))
0.0000	-12.36746	0.059705	-0.738394	D(INFL(-1))
0.0000	9.998327	0.06392	0.639092	D(GDP)
0.0000	5.775092	0.036609	0.211423	D(OP)
0.0000	-6.245487	13.26514	-82.84727	D(POP)
0.0000	-15.8597	0.131125	-2.079606	D(UNEM(-2))
0.0000	-12.06228	0.065589	-0.791147	CointEq(-1)

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews

ويمكن وتحليل نتائج التقدير كما يلي:

نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي (TV)

تشير العلاقة إلى وجود علاقة طردية قصيرة الأجل بين نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي بين الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب أفريقيا خلال الفترة (١٩٩٤-١٩٩٤)

(٢٠١٩)، وأن زيادة نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١% يؤدي إلى ارتفاع نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٦,٦% تقريباً.

متغير معدل الضريبة (TR) Tax Rate

تشير نتائج القياس إلى وجود علاقة طردية قصيرة الأجل بين معدل الضريبة علي الشركات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب أفريقيا خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٩)، وأن ارتفاع معدل الضريبة بنسبة ١٠% يؤدي إلى ارتفاع نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير بنسبة ٥,٤% تقريباً.

متغير معدل التضخم (INFL) Inflation Rate

أظهرت نتائج القياس وجود علاقة عكسية قصيرة الأجل بين معدل التضخم وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب أفريقيا خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٩)، وأن ارتفاع معدلات التضخم في جنوب أفريقيا يؤدي إلى انخفاض مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي لجنوب أفريقيا، وأن ارتفاع معدل التضخم بنسبة ١٠% سوف يؤدي إلى انخفاض نسبة تدفقات الاستثمار المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧,٣% تقريباً في الأجل القصير.

متغير الانفتاح التجاري (OP) Trade Openness

أظهرت نتائج القياس إلى وجود علاقة طردية قصيرة الأجل بين الانفتاح التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب أفريقيا خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٩)، حيث أن تزايد الانفتاح التجاري بنسبة ١٠% يؤدي إلى ارتفاع نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير بنسبة ٢,١%.

معدل النمو السنوي للسكان (POP) Population Growth

جاءت نتائج القياس لتشير إلى العلاقة العكسية القوية قصيرة الأجل بين معدل النمو السكاني وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب أفريقيا، وأن تزايد معدل النمو السكاني بنسبة ١% سوف يؤدي إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير بنسبة ٨٢% تقريباً.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) Gross Domestic Product

توصلت نتائج القياس إلى وجود علاقة طردية قصيرة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب أفريقيا خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٩)، حيث أن



زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٠% تؤدي إلى زيادة مساهمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير بنسبة ٦,٣% تقريباً.

معدل البطالة (Unemployment Rate (UNEM)

توصلت نتائج القياس إلى أن هناك علاقة عكسية قوية قصيرة الأجل بين معدل البطالة والاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب أفريقيا خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٩)، وأن ارتفاع معدل البطالة بنسبة ١% سوف يؤدي إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير بنسبة ٢% تقريباً.

ويتضح من الجدول رقم (٥)، أن $CoinEq(-1)$ تساوي -٠,٧٩١١٤٧ وهي قيمة ذات إشارة سالبة وبمعنوية مرتفعة جداً، مما يعني أن نحو ٧٩,١% من انحرافات الأجل القصير يتم تصحيحها والعودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، أي أن الصدمات التي تسببها المتغيرات المستقلة على المتغير التابع يتم امتصاصها والعودة إلى وضع التوازن مرة أخرى بنسبة ٧١,٥% سنوياً، وأن المدة اللازمة لكي تعود المتغيرات إلى الوضع التوازني مرة أخرى هي ١٠ شهور تقريباً.

ثالثاً: اختبارات التأكد من جودة النموذج وصلاحيته استخدامه للقياس

للتأكد من جودة مخرجات هذا النموذج إحصائياً وقياسياً تم إجراء العديد من الاختبارات

أهمها:

اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي للبواقي (Breusch-Godfrey Serial Correlation (LM Test)

أشارت نتائج الاختبار أن قيمة P-Value أكبر من ٥%، كما يتضح من الشكل (٦) بالملحق أي: أنه يمكن قبول الفرض العدمي، وهو أن البواقي لا يوجد بها ارتباط ذاتي تسلسلي، ورفض الفرض البديل، بأن البواقي بها ارتباط ذاتي تسلسلي، وهو ما يعد مؤشراً جيداً على جودة النموذج.

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Histogram-Normality Test)

تم إجراء اختبار للتأكد من أن البواقي لها توزيع طبيعي، كما يتضح من الشكل (٥) بالملحق، وجاءت قيم كل من (Jarque-Bera) و (P-Value) أكبر من ٥%، أي: أنه يمكن قبول الفرض العدمي، وأن البواقي لها توزيع طبيعي، ورفض الفرض البديل بأن البواقي ليس لها توزيع طبيعي، وهو أيضاً مؤشراً جيداً على جودة النموذج.

اختبار اختلاف التباين للبواقي (Heteroskedasticity Test)

أشارت نتيجة اختبار اختلاف التباين للبواقي أن قيمة P-Value أكبر من ٥% ، إي أنه لا يوجد أي اختلاف تباين للبواقي، وهو ما يدعو إلى قبول الفرض العدمي، بأنه لا يوجد اختلاف تباين للبواقي، ورفض الفرض البديل، بأنه يوجد اختلاف تباين للبواقي، وهو ما يعد أيضاً مؤشراً جيداً على جودة النموذج، كما هو واضح في الشكلين رقم (٧) ورقم (٥) بالملحق.

اختبار استقرار نموذج تصحيح الخطأ (Stability Diagnostic)

تم إجراء اختبار Cumulative Sum (Cusum Test) وكذلك اختبار CUSUM of Squares للتأكد من عدم وجود تغيرات هيكلية في البيانات المستخدمة في الدراسة وأنها مستقرة عبر الزمن، وكذلك بيان مدى الانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح قصيرة الأجل مع معلمات الأجل الطويل، ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات إذا وقع الشكل البياني لإحصائية CUSUM و CUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية ٥%، ويتضح من الشكل (٨) بالملحق أن المعلمات المقدره مستقرة هيكلياً عبر الزمن خلال فترة الدراسة.

الخاتمة :

في ختام هذه الدراسة يمكن إيجاز ما جاء بها ، وأهم ما توصلت إليه من نتائج، فقد هدفت الدراسة إلى التعرف على دور السياسة الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جنوب أفريقيا خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٩)، حيث سعت جنوب أفريقيا منذ ميلاد ديمقراطيتها الجديدة عام ١٩٩٤ ، إلى إدخال إصلاحات هيكلية هامة في سياساتها الضريبية ، لوضع البلاد في المسار الصحيح لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

النتائج :

قامت الدراسة من خلال هذه الورقة البحثية بقياس دور السياسة الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جنوب أفريقيا خلال الفترة (١٩٩٤ - ٢٠١٩)، من خلال نموذج الانحدار الذاتي ذات الفجوة الزمنية الموزعة (ARDL)، وتبين أن الحوافز الضريبية في جنوب أفريقيا كان لها دوراً في التأثير على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تخفيض سعر الضريبة على الشركات ، وهذا ما يعرف بالأثر المباشر للحوافز الضريبية . حيث كانت هناك علاقة عكسية بين معدل الضريبة على الشركات والاستثمار الأجنبي المباشر، كما وجد أيضاً أثراً غير مباشر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لجنوب أفريقيا خلال بعض



المتغيرات ، كمتغير الناتج المحلي الإجمالي ومتغير معدل التضخم ومتغير الانفتاح التجاري ، حيث كانت بينهما وبين الاستثمار الأجنبي المباشر علاقة طردية ، وعكسيه العلاقة مع متغير معدل البطالة ومتغير معدل النمو السكاني .

التوصيات :

تقترح الدراسة الاتي :

١. العمل علي تطوير وتدعيم وتحديث هياكل البني التحتية للاقتصاد لما لها من أثر إيجابي في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب أفريقيا .
٢. إعادة دراسة هيكل الحوافز المالية والضريبية للمستثمرين المحليين والأجانب ، حيث إنها غير كافية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، وترشيدها من خلال ربطها بالأولويات الاقتصادية والقرارات الاستثمارية التي تخدم أهداف التنمية .
٣. دعم كفاءة وفاعليه المؤسسات الترويجية ، إضافة إلى انتهاج سياسه استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر انطلاقاً من تحديد الميزة التنافسية التي تتمتع بها جنوب أفريقيا والمتمثلة في الموارد الطبيعية واستقرار البيئة الاقتصادية والسياسية.
٤. العمل علي إعطاء صوره جيده عن جنوب أفريقيا من خلال القيام بالحملات الإعلامية عن طريق إقامه ندوات ومؤتمرات حول فرص الاستثمار ، فالسياسة الناجحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر هي تلك السياسه التي لا تركز علي الحوافز الضريبية التي تمنحها جنوب أفريقيا لهذا الاستثمار فحسب ، بل علي المزايا النسبية التي يتسم بها الاقتصاد من سمات ، والتعريف بها من خلال توفير المعلومات والبيانات الإحصائية .

قائمة المراجع :

أولا المراجع العربية

١. المرسي السيد حجازي، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، دون سنة نشر.
٢. أميرة حسب الله محمد: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة (تركيا - كوريا الجنوبية - مصر) (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٤).
٣. د. أمين عبد الفتاح سلام: السياسة الضريبية للدول المتخلفة (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٠).
٤. حسين عبد المطلب الأسرج، "استراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر"، رساله ماجستير، كلية التجارة، جامعه الزقازيق، ٢٠٠٥.
٥. رحمه نابتي، النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي - دراسة مقارنة -، مذكره ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعه قسنطينة، الجزائر، ٢٠١٤.
٦. سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية (مدخل تحليل مقارن)، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٤.
٧. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليله وتقييمه)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٣.
٨. د. عبد المنعم فوزي (وآخرون): النظم الضريبية (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٥).
٩. علي عبد القادر علي: "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر"، جسر التنمية (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، الإصدار ٣٤، مجلد ٣، يوليو ٢٠٠٤).
١٠. د. يونس أحمد البطريق، د. المرسي السيد حجازي: النظم الضريبية (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٤).

ثانياً : المراجع الأجنبية

1. Abdioglu, Nida & Binis, Mine & Arslan, Mehmet: "The Effect of Corporate Tax Rate on Foreign Direct Investment: A Panel Study for OECD Countries", **Ege Academic Review**, Vol. 16, Issue 4, 2016.



2. Ajayi, Edited by S. Ibi (eds): **Foreign Direct Investment in Sub-Saharan Africa: Origins, Targets, Impact and Potential** (Nairobi : African Economic Research Consortium, 2006).
3. Ancharaz, Vinaye Dey: "The Determinates of Foreign Direct Investment in An Comparative Perspective: Is there a bias against Sub-Sahara Africa", **University of Mauritius Research Journal**, Vol. 4, 2002.
4. Borensztein, E. & De Gregorio, J. & Lee, J.: "How Does Forign Direct Investment Affect Economic Growth? ", **Journal of International Economics**, Vol 45, 1998.
5. Benassy, Agnes & Fontagne, Lionel & Lahreche, Amina: **"Tax Competition and Foreign Direct Investment"**, (French Center in International Economics, Working Paper NO 2003-17, December 2003).
http://cepii.fr/PDF_PUB/wp/2003/wp2003-17.pdf
6. Beck, Stacie & Chaves, Alexis **"THE IMPACTS OF VARIOUS TAXES ON FOREIGN DIRECT INVESTMENT"**, (USA, University of Delaware, Department of Economics, 2011).
7. De Mello Jr., L.R.: "Foreign Direct Investment in Developing Countries and Growth: A Selective Survey", **Journal of Development Studies**, No. 1, Vol. 34, 1997.
8. Hsu, Minchung & Lee, Junsang & Leon-Gonzalez, Roberto & Zhao, Yanqing: **"Tax Incentives and Foreign Direct Investment in China"**, **Applied Economics Letters**, New York, Volume 26, 2019 - Issue 9, p. 777-780.
9. Mazenda Adrino : **THE EFFECT OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT ON ECONOMIC GROWTH: EVIDENCE FROM SOUTH AFRICA**, Unpublished Thesis Master Degree (Pretoria: Faculty of Management and Economics, University of Fort Hare, 2012).
10. M. Walker, David: **Understanding the Tax Reform Debate: Background, Criteria & Questions** (United States: Government Accountability Office, 2005).
11. OECD, **Definition of Detailed International Investment Benchmarks**, Paris, 1983.
12. Singh, H. & Jun, K.: **The Determinants of Foreign Direct Investment in Developing Countries** (New Jersey: Princeton University Press, 1996).
13. South Africa Reserve Bank At:



<https://resbank.co.za/en/home>

14. Tanzi, Vito & Zee Howell: "Tax Policy for Developing Countries", **Economic Issues**, (Washington, D.C.: IMF, No. 27, 2001).

15. **The World Bank Data. South Africa At:**

<https://data.worldbank.org/country/southafrica>

16. United Nations Conference on Trade and Development, **Transnational Corporation Agricultural Production and Development**, World Investment Report (New York and Geneva: UNCTAD, 2009).

17. United Nation (UN): **Tax Incentives and Foreign Direct Investment** (New York: UN, 2006).



الملاحق:
شكل رقم (١)
اختبارات جذر الوحدة

UNIT ROOT TEST TABLE
(PP)

		<u>At Level</u>							
		FDI	GDP	INFL	OP	POP	TR	TV	UNEM
With Constant	t-Statistic	-2.4667	-1.6664	-2.7246	-2.2251	-3.9626	-3.8052	-2.0950	-1.3557
	Prob.	0.1296	0.4418	0.0770	0.2002	0.0033	0.0052	0.2475	0.5964
		n0	n0	*	n0	***	***	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.3888	-2.0331	-2.8338	-2.3553	-3.3661	-3.4267	-2.5463	-1.2026
	Prob.	0.3807	0.5693	0.1926	0.3976	0.0677	0.0593	0.3057	0.8991
		n0	n0	n0	n0	*	*	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.5596	-1.1692	-1.3614	0.5985	-2.1581	-2.2483	0.9417	-0.3323
	Prob.	0.1107	0.2180	0.1587	0.8424	0.0310	0.0250	0.9056	0.5606
		n0	n0	n0	n0	**	**	n0	n0
		<u>At First Difference</u>							
		d(FDI)	d(GDP)	d(INFL)	d(OP)	d(POP)	d(TR)	d(TV)	d(UNEM)
With Constant	t-Statistic	-5.2231	-3.3010	-2.2825	-3.3038	-1.9048	-6.9104	-2.0667	-2.2147
	Prob.	0.0001	0.0202	0.1815	0.0200	0.3275	0.0000	0.2586	0.2038
		***	**	n0	**	n0	***	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.1942	-3.6235	-2.2106	-4.0173	-1.1388	-8.3028	-1.9768	-2.1980
	Prob.	0.0005	0.0380	0.4733	0.0144	0.9116	0.0000	0.5991	0.4800
		***	**	n0	**	n0	***	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.3944	-3.1818	-2.3357	-3.1168	-2.2490	-5.5325	-2.1470	-2.2574
	Prob.	0.0000	0.0020	0.0203	0.0025	0.0250	0.0000	0.0319	0.0245
		***	***	**	***	**	***	**	**

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

		<u>At Level</u>							
		FDI	GDP	INFL	OP	POP	TR	TV	UNEM
With Constant	t-Statistic	-2.1790	-0.2406	-2.5558	-2.4000	-3.0618	-7.3030	-1.0794	-2.1948
	Prob.	0.2168	0.9247	0.1100	0.1480	0.0368	0.0000	0.7152	0.2110
		n0	n0	n0	n0	**	***	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.0268	-2.0274	-2.5381	-0.0031	-3.2161	-5.3368	-1.8660	-2.4120
	Prob.	0.1379	0.5694	0.3093	0.9949	0.0943	0.0004	0.6542	0.3685
		n0	n0	n0	n0	*	***	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.1685	-0.8157	-1.0354	0.6940	-0.2232	-0.0667	1.7212	-0.3835
	Prob.	0.6191	0.3563	0.2659	0.8615	0.6003	0.6546	0.9776	0.5397
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
		<u>At First Difference</u>							
		d(FDI)	d(GDP)	d(INFL)	d(OP)	d(POP)	d(TR)	d(TV)	d(UNEM)
With Constant	t-Statistic	-1.9458	-2.7501	-3.6703	-2.0796	-1.8809	-7.4329	-4.1689	-0.9196
	Prob.	0.3087	0.0747	0.0082	0.2536	0.3381	0.0000	0.0021	0.7714
		n0	*	***	n0	n0	***	***	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.2911	-3.1495	-3.7161	-6.4504	-0.9800	-1.5606	-4.1538	-1.0383
	Prob.	0.4286	0.1092	0.0321	0.0000	0.9367	0.7912	0.0110	0.9265
		n0	n0	**	***	n0	n0	**	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.9875	-2.6621	-3.6380	-1.9128	-2.0097	-8.9552	-3.6581	-1.0214
	Prob.	0.0460	0.0091	0.0006	0.0541	0.0437	0.0000	0.0005	0.0025
		**	***	***	*	**	***	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.



شكل رقم (٢)

نموذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)

Dependent Variable: FDI
 Method: ARDL
 Date: 05/31/21 Time: 03:20
 Sample (adjusted): 1995S2 2019S1
 Included observations: 48 after adjustments
 Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (3 lags, automatic): GDP INFL OP POP TR TV UNEM
 Fixed regressors: C
 Number of models evaluated: 49152
 Selected Model: ARDL(3, 2, 3, 2, 3, 3, 2, 3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
FDI(-1)	1.213919	0.080682	15.04564	0.0000
FDI(-2)	-1.969629	0.095999	-20.51726	0.0000
FDI(-3)	0.964563	0.142817	6.753855	0.0000
GDP	0.639092	0.065187	9.803984	0.0000
GDP(-1)	-0.577180	0.120216	-4.801186	0.0001
GDP(-2)	0.282232	0.077812	3.627089	0.0018
INFL	0.242357	0.086268	2.809353	0.0112
INFL(-1)	-0.742732	0.114410	-6.491860	0.0000
INFL(-2)	1.314249	0.088653	14.82464	0.0000
INFL(-3)	-0.575856	0.065638	-8.773232	0.0000
OP	0.211423	0.052224	4.048343	0.0007
OP(-1)	0.284074	0.070541	4.027074	0.0007
OP(-2)	-0.380885	0.046027	-8.275165	0.0000
POP	-82.84728	15.18097	-5.457312	0.0000
POP(-1)	215.3195	40.74554	5.284492	0.0000
POP(-2)	-247.9946	41.38458	-5.992440	0.0000
POP(-3)	109.2463	15.71990	6.949551	0.0000
TR	0.195552	0.144801	1.350485	0.1927
TR(-1)	-0.446013	0.225167	-1.980813	0.0623
TR(-2)	0.589403	0.201886	2.919478	0.0088
TR(-3)	-0.548249	0.091510	-5.991105	0.0000
TV	0.661254	0.191136	3.459591	0.0026
TV(-1)	-1.737963	0.213399	-8.144193	0.0000
TV(-2)	0.235634	0.149738	1.573642	0.1321
UNEM	-0.324908	0.201643	-1.611306	0.1236
UNEM(-1)	1.844438	0.349635	5.275325	0.0000
UNEM(-2)	-4.218834	0.341640	-12.34877	0.0000
UNEM(-3)	2.079606	0.189192	10.99201	0.0000
C	0.451621	0.055996	8.065210	0.0000

R-squared	0.995018	Mean dependent var	0.014929
Adjusted R-squared	0.987676	S.D. dependent var	0.011904
S.E. of regression	0.001321	Akaike info criterion	-10.13859
Sum squared resid	3.32E-05	Schwarz criterion	-9.008072
Log likelihood	272.3261	Hannan-Quinn criter.	-9.711365
F-statistic	135.5293	Durbin-Watson stat	2.859112
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model

selection.

شكل رقم (٣)

اختبار الحدود (Bound Test)

ARDL Long Run Form and Bounds Test
 Dependent Variable: D(FDI)
 Selected Model: ARDL(3, 2, 3, 2, 3, 3, 2, 3)
 Case 3: Unrestricted Constant and No Trend
 Date: 05/31/21 Time: 03:21
 Sample: 1994S1 2019S2
 Included observations: 48

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.451621	0.089003	5.074250	0.0001
FDI(-1)*	-0.791147	0.204448	-3.869681	0.0010
GDP(-1)	0.344143	0.088538	3.886939	0.0010
INFL(-1)	0.238019	0.113936	2.089056	0.0504
OP(-1)	0.114612	0.055581	2.062077	0.0531
POP(-1)	-6.276079	1.127063	-5.568526	0.0000
TR(-1)	-0.209307	0.156436	-1.337975	0.1967
TV(-1)	-0.841075	0.116557	-7.215992	0.0000
UNEM(-1)	-0.619699	0.080637	-7.685090	0.0000
D(FDI(-1))	1.005067	0.116115	8.655814	0.0000
D(FDI(-2))	-0.964563	0.226998	-4.249207	0.0004
D(GDP)	0.639092	0.103611	6.168205	0.0000
D(GDP(-1))	-0.282232	0.123678	-2.281994	0.0342
D(INFL)	0.242357	0.137118	1.767512	0.0932
D(INFL(-1))	-0.738394	0.099567	-7.416033	0.0000
D(INFL(-2))	0.575856	0.104327	5.519704	0.0000
D(OP)	0.211423	0.083008	2.547027	0.0197
D(OP(-1))	0.380885	0.073158	5.206344	0.0001
D(POP)	-82.84727	24.12922	-3.433484	0.0028
D(POP(-1))	138.7483	41.51585	3.342056	0.0034
D(POP(-2))	-109.2463	24.98583	-4.372330	0.0003
D(TR)	0.195552	0.230153	0.849662	0.4061
D(TR(-1))	-0.041154	0.225660	-0.182370	0.8572
D(TR(-2))	0.548249	0.145450	3.769321	0.0013
D(TV)	0.661254	0.303800	2.176612	0.0423
D(TV(-1))	-0.235634	0.237999	-0.990061	0.3346
D(UNEM)	-0.324908	0.320499	-1.013758	0.3234
D(UNEM(-1))	2.139228	0.329620	6.489992	0.0000
D(UNEM(-2))	-2.079606	0.300710	-6.915655	0.0000

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
 Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	0.434992	0.071039	6.123274	0.0000
INFL	0.300853	0.066370	4.532990	0.0002
OP	0.144867	0.032817	4.414400	0.0003



POP	-7.932882	0.756555	-10.48553	0.0000
TR	-0.264562	0.158824	-1.665756	0.1122
TV	-1.063108	0.186486	-5.700738	0.0000
UNEM	-0.783292	0.131544	-5.954611	0.0000

$$EC = FDI - (0.4350 * GDP + 0.3009 * INFL + 0.1449 * OP - 7.9329 * POP - 0.2646 * TR - 1.0631 * TV - 0.7833 * UNEM)$$

F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	13.29073	10%	2.03	3.13
k	7	5%	2.32	3.5
		2.5%	2.6	3.84
		1%	2.96	4.26
Finite Sample: n=50				
Actual Sample Size	48	10%	2.205	3.421
		5%	2.593	3.941
		1%	3.498	5.149
Finite Sample: n=45				
		10%	2.238	3.461
		5%	2.643	4.004
		1%	3.595	5.225

t-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-4.869681	10%	-2.57	-4.23
		5%	-2.86	-4.57
		2.5%	-3.13	-4.85
		1%	-3.43	-5.19



شكل رقم (٤)

نموذج تصحيح الخطأ (ARDL Error Correction Model)

ARDL Error Correction Regression
 Dependent Variable: D(FDI)
 Selected Model: ARDL(3, 2, 3, 2, 3, 3, 2, 3)
 Case 3: Unrestricted Constant and No Trend
 Date: 05/31/21 Time: 03:22
 Sample: 1994S1 2019S2
 Included observations: 48

ECM Regression				
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.451621	0.037435	12.06409	0.0000
D(FDI(-1))	1.005067	0.046876	21.44113	0.0000
D(FDI(-2))	-0.964563	0.054153	-17.81181	0.0000
D(GDP)	0.639092	0.063920	9.998327	0.0000
D(GDP(-1))	-0.282232	0.071828	-3.929251	0.0009
D(INFL)	0.242357	0.054892	4.415183	0.0003
D(INFL(-1))	-0.738394	0.059705	-12.36746	0.0000
D(INFL(-2))	0.575856	0.047682	12.07696	0.0000
D(OP)	0.211423	0.036609	5.775092	0.0000
D(OP(-1))	0.380885	0.030706	12.40417	0.0000
D(POP)	-82.84727	13.26514	-6.245487	0.0000
D(POP(-1))	138.7483	25.07597	5.533117	0.0000
D(POP(-2))	-109.2463	14.96321	-7.300995	0.0000
D(TR)	0.195552	0.110809	1.764761	0.0937
D(TR(-1))	-0.041154	0.137710	-0.298843	0.7683
D(TR(-2))	0.548249	0.086663	6.326231	0.0000
D(TV)	0.661254	0.117473	5.628987	0.0000
D(TV(-1))	-0.235634	0.160995	-1.463607	0.1596
D(UNEM)	-0.324908	0.139972	-2.321233	0.0315
D(UNEM(-1))	2.139228	0.223466	9.572945	0.0000
D(UNEM(-2))	-2.079606	0.131125	-15.85970	0.0000
CoIntEq(-1)*	-0.791147	0.065589	-12.06228	0.0000
R-squared		0.992568	Mean dependent var	
Adjusted R-squared		0.986566	S.D. dependent var	
S.E. of regression		0.001130	Akaike info criterion	
Sum squared resid		3.32E-05	Schwarz criterion	
Log likelihood		272.3261	Hannan-Quinn criter.	
F-statistic		165.3603	Durbin-Watson stat	
Prob(F-statistic)		0.000000	2.859112	

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	13.29073	10%	2.03	3.13



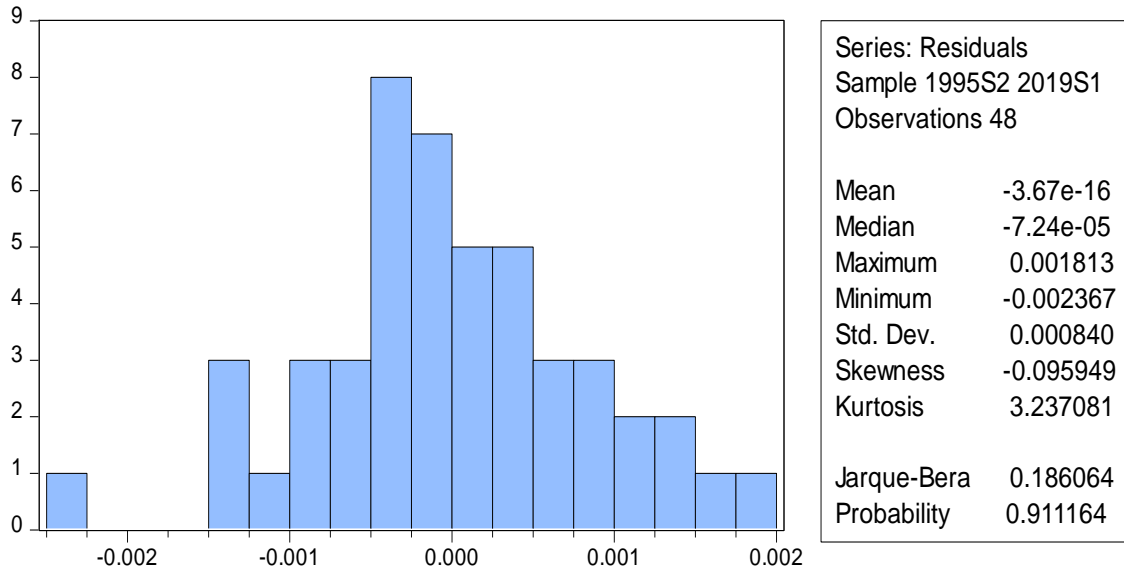
k	7	5%	2.32	3.5
		2.5%	2.6	3.84
		1%	2.96	4.26

t-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-12.06228	10%	-2.57	-4.23
		5%	-2.86	-4.57
		2.5%	-3.13	-4.85
		1%	-3.43	-5.19

شكل رقم (٥)

اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا (Histogram-Normality Test)



شكل رقم (٦)

اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.014801	Prob. F(1,25)	0.9041
Obs*R-squared	0.027810	Prob. Chi-Square(1)	0.8676

شكل رقم (٧)

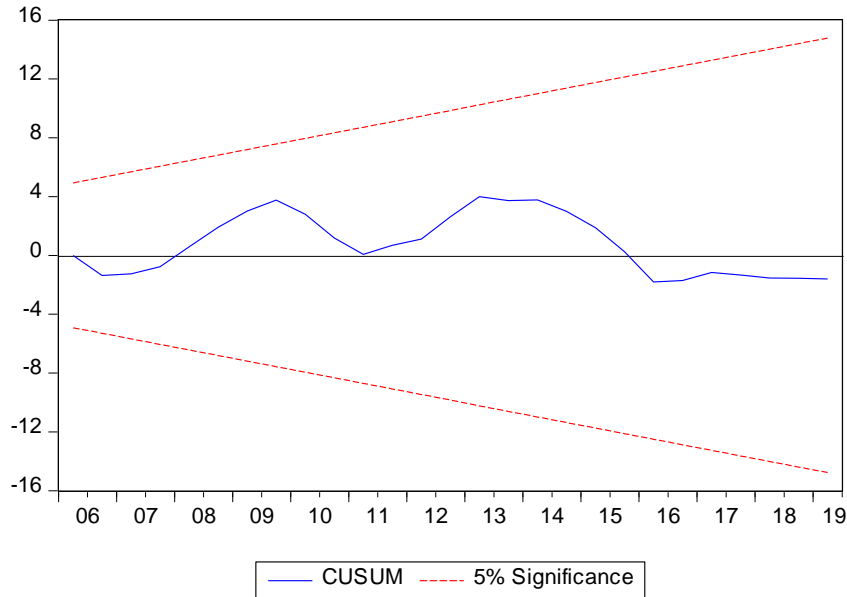
اختبارات اختلاف التباين للبواقي (Heteroskedasticity Test)

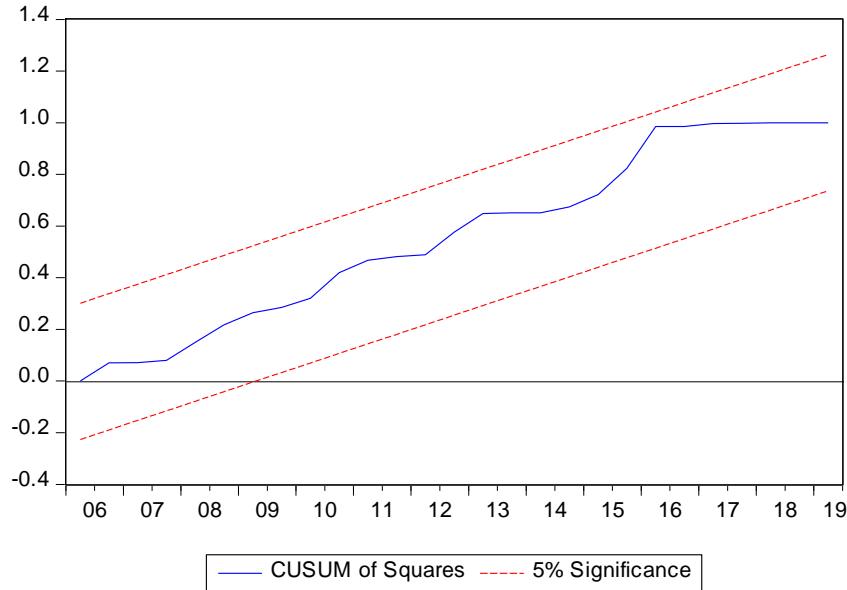
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.162186	Prob. F(20,27)	0.3526
Obs*R-squared	22.20574	Prob. Chi-Square(20)	0.3295
Scaled explained SS	6.492658	Prob. Chi-Square(20)	0.9980

شكل رقم (٨)

اختبار استقرار نموذج تصحيح الخطأ (Stability Diagnostic)





Estimation Command:

```
=====
ARDL(DEPLAGS=3, REGLAGS=3, TREND=UCONST, NODF) FDI GDP INFL OP POP TR TV UNEM
@
```

Estimation Equation:

```
=====
FDI = C(1)*FDI(-1) + C(2)*FDI(-2) + C(3)*FDI(-3) + C(4)*GDP + C(5)*GDP(-1) + C(6)*GDP(-2) + C(7)*INFL
+ C(8)*INFL(-1) + C(9)*INFL(-2) + C(10)*INFL(-3) + C(11)*OP + C(12)*OP(-1) + C(13)*OP(-2) + C(14)*POP
+ C(15)*POP(-1) + C(16)*POP(-2) + C(17)*POP(-3) + C(18)*TR + C(19)*TR(-1) + C(20)*TR(-2) + C(21)*TR(-
3) + C(22)*TV + C(23)*TV(-1) + C(24)*TV(-2) + C(25)*UNEM + C(26)*UNEM(-1) + C(27)*UNEM(-2) +
C(28)*UNEM(-3) + C(29)
```

Substituted Coefficients:

```
=====
FDI = 1.21391915884*FDI(-1) - 1.96962936427*FDI(-2) + 0.964562819658*FDI(-3) + 0.639091608902*GDP -
0.577180229003*GDP(-1) + 0.282231534916*GDP(-2) + 0.242357451598*INFL - 0.742732474847*INFL(-1) +
1.3142494278*INFL(-2) - 0.575855699456*INFL(-3) + 0.21142259647*OP + 0.284074053794*OP(-1) -
0.38088513776*OP(-2) - 82.8472750046*POP + 215.319505824*POP(-1) - 247.994592705*POP(-2) +
109.246283018*POP(-3) + 0.195552128902*TR - 0.446013010109*TR(-1) + 0.589402506899*TR(-2) -
0.54824887853*TR(-3) + 0.661253952762*TV - 1.73796308682*TV(-1) + 0.235633746917*TV(-2) -
0.324908344599*UNEM + 1.84443750073*UNEM(-1) - 4.21883394568*UNEM(-2) + 2.07960567856*UNEM(-
3) + 0.45162098716
```

Cointegrating Equation:

```
D(FDI) = 0.451620985134 -0.791147386702*FDI(-1) + 0.344142914080*GDP(-1) + 0.238018704252*INFL(-1)
+ 0.114611513098*OP(-1) -6.276078856516*POP(-1) -0.209307249811*TR(-1) -0.841075386007*TV(-1) -
0.619699109291*UNEM(-1) + 1.005066546196*D(FDI(-1)) -0.964562817177*D(FDI(-2)) +
0.639091607023*D(GDP) -0.282231532079*D(GDP(-1)) + 0.242357451781*D(INFL) -
0.738393727676*D(INFL(-1)) + 0.575855699513*D(INFL(-2)) + 0.211422596371*D(OP) +
0.380885136283*D(OP(-1)) -82.847274196479*D(POP) + 138.748308259821*D(POP(-1)) -
109.246282198779*D(POP(-2)) + 0.195552134260*D(TR) -0.041153634287*D(TR(-1)) +
0.548248879626*D(TR(-2)) + 0.661253953885*D(TV) -0.235633749450*D(TV(-1)) -
0.324908339176*D(UNEM) + 2.139228260208*(FDI - (0.43499217*GDP(-1) + 0.30085255*INFL(-1) +
0.14486746*OP(-1) -7.93288201*POP(-1) -0.26456164*TR(-1) -1.06310834*TV(-1) -0.78329161*UNEM(-1)
) -2.079605672511*D(UNEM(-2)))
```

